

ترجمات



النظرية السوسولوجية  
والنظرية الاجتماعية  
والفلسفة الاجتماعية:  
رسم لخارطة نقدية

• Emmanuel Renault •

ترجمة:

سامي الرياحي



مركز نهوض

للدراسات والنشر

NOHOUDH CENTER  
FOR STUDIES  
AND PUBLICATIONS

# النظرية السوسولوجية والنظرية الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية:

رسم لخارطة نقدية

إيمانويل رينو

• Emmanuel Renault<sup>(\*)</sup> •

المطبعة الجامعية بفرنسا  
مجلة علم الاجتماع / ٢٠١٨، العدد 1، الجزء التاسع، ص ٤٣ - ٥٩.

ترجمة:

سامي الرياحي

(\*) أستاذ الفلسفة، جامعة باريس ناندير (Paris Nanterre)، مخبر صوفيا بول (Sophiapol) جامعة  
باريس ناندير، قسم الفلسفة، ٢٠٠ شارع الجمهورية، ٩٢٠٠١، ناندير سيديكس، فرنسا.  
emmanuel.renault@wanadoo.fr.

## ◀ الفهرس:

٤	..... الملخص
٧	..... طبيعة النظرية الاجتماعية ووظائفها
١٨	..... النظرية المتأصلة والنظرية العامة
	..... الأنطولوجيا الاجتماعية، إبستومولوجيا للعلوم
٢٥	..... الاجتماعية أم فلسفة اجتماعية؟
٣٥	..... قائمة المراجع

## المُلخَص: ◀

إن الغرض من هذه المقالة هو دراسة مختلف المعاني الممكنة لمفهوم النظرية الاجتماعية فضلاً عن دراسة مختلف الحجج المؤيدة والمعارضة لها في علم الاجتماع والفلسفة.

يعرض القسم الأول تعريفاً عاماً للنظرية الاجتماعية من خلال التساؤل عن نوع النشاط النظري الذي تدلّ عليه. ويحلل القسم الثاني مختلف العلاقات الممكنة بين النظرية الاجتماعية والنظرية السوسيولوجية من خلال التمييز بين النظرية المتأصلة<sup>(\*)</sup> (Théorie Ancrée La) ونظرية المدى المتوسط والنظرية العامة. ويتناول القسم الثالث مختلف العلاقات الممكنة بين النظرية الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية والأنطولوجيا الاجتماعية وإبستومولوجيا العلوم الاجتماعية.

وهكذا فإن الخارطة المعروضة بالغة الأهمية من جهة معالجتها لنقاط قوة مختلف المواقف المدروسة وضعفها، وهي تؤدي إلى الدفاع عن مفهوم أدورنو للنظرية الاجتماعية.

**الكلمات المفاتيح:** النظرية الاجتماعية، النظرية السوسيولوجية، الأنطولوجيا الاجتماعية، الفلسفة الاجتماعية، نظرية المعرفة للعلوم الاجتماعية.

(\*) النظرية المتأصلة هي ترجمة تقريبية لـ Théorie Ancrée بالفرنسية و Grounded Theory بالإنجليزية، وتعني مسلماً منهجياً في العلوم الاجتماعية، لاسيما في علمي الأعراف والاجتماع. ويرتكز هذا المسلك على جمع منظم للمعلومات، وتحليلها بطريقة استقرائية غير استنتاجية. ولا يهدف إلى بناء نظريات انطلاقاً من فرضيات مسبقة، بل انطلاقاً من معلومات ميدانية، أو من حالات موجودة في الواقع استطاع للباحث جمعها أو يمكن له جمعها. وكثيراً ما تبدأ الدراسة التي تستخدم النظرية المتأصلة بطرح سؤال أو الابتداء بسلسلة من المعطيات الكمية، فترصد الأفكار والمفاهيم والجوانب التي تتكرر، فتقوم بترتيب هذه المظاهر المتكررة وتحليلها ثم تجمع الرموز والبيانات التي حللها وتصنفها، وبهذه التصنيفات يمكنها أن تصبح الركييزة الأساسية لنظرية جديدة. [ إضافة المترجم].



إن مصطلح النظرية الاجتماعية المندرج بشتى الطرق في تاريخ علم الاجتماع وتاريخ فلسفة النصف الثاني من القرن العشرين<sup>(١)</sup> يحمل في طياته قضايا سوسيولوجية وفلسفية متميزة. وتتعلق القضايا النظرية بصيغ إنتاج النظرية. فما هي دوافع التأكيد على ضرورة مرافقة العمل النظري لعمل البحث الميداني الاختباري (empirique) دون التقليل من شأنه؟ وإذا كان لا بد من التأكيد، لماذا يتوجب على النظرية السوسيولوجية اتخاذ شكل النظرية الاجتماعية؟

وعلى النقيض من ذلك ألا يكون مناسباً وضع النظريتين السوسيولوجية والاجتماعية متقابلتين؟ في الواقع يمكن أن يذهب بنا الظن إلى أن فكرة النظرية الاجتماعية منطوية على طموحات ومنهجية عامة جداً لأداء وظيفة ينبغي أن تكون من مشمولات النظرية في إنتاج المعرفة السوسيولوجية. ومع ذلك يمكن اعتبار أن مثل هذه الطموحات ضرورية من ناحية أخرى، حتى لا يقع قطع أي صلة بين أشكال المعرفة السوسيولوجية الحالية والتحديات النظرية الكبرى التي تتخلل تاريخ هذا الاختصاص من جهة، وحتى يقع التصدي لتزايد تفتت المعارف السوسيولوجية المتواصل من جهة أخرى.

أما قضايا الفلسفة فهي تشير إلى العلاقة بين النقد الاجتماعي والمعرفة، فهل يمكننا الاكتفاء بتوجيه نقد اجتماعي إلى فلسفة معيارية على غرار نظرية العدالة لجون راولز (John Rawls) أم ينبغي صياغتها أيضاً لفائدة مشروع لفهم العالم الاجتماعي؟ وإذا كان هذا هو الحال فهل ينبغي لهذه المعرفة أن تأخذ شكل أنطولوجيا اجتماعية وشكل إبستومولوجيا للعلوم الاجتماعية أم شكل فلسفة اجتماعية مدعومة بنظرية اجتماعية؟ وإذا ما وقع قبول هذا الخيار فهل ينبغي فهم هذه النظرية الاجتماعية باعتبارها مشروعاً فلسفياً ضيقاً أو بالأحرى بمثابة ضرب من التنظير المتداخل الاختصاصات تماماً؟

والإجابة عن هذه الأسئلة يعود إلى رسم خارطة لصيغ تنظير العالم الاجتماعي في علم الاجتماع<sup>(٢)</sup> وفي الفلسفة. ونعني بذلك مشروعاً للتمييز بين مختلف أشكال التنظير المذكورة آنفاً من جهة، ومن جهة أخرى تحليلاً نقدياً للاعتراضات التي يمكن أن تتشكل حول هذه الأشكال المتعلقة بالتنظير: وهي النظرية المتأصلة مقابل النظرية التأمليّة، ونظرية المدى

(١) انظر في هذا الصدد مقدمة الملف.

(٢) إن مسألة مشروعية النظرية الاجتماعية تُطرح أيضاً في علوم اجتماعية أخرى، إلا أنه غالباً ما تم طرحها أكثر انطلاقاً من علم الاجتماع. ولهذا السبب سنركز على مناقشة هذا العلم الاجتماعي المفهوم هنا بالمعنى الواسع.

## ترجمات | النظرية السوسيولوجية والنظرية الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية

المتوسط مقابل النظرية العامة، والأنطولوجيا أو إستومولوجيا العلوم الاجتماعية مقابل النظرية الاجتماعية، والفلسفة السياسية مقابل الفلسفة الاجتماعية، والنظرية الاجتماعية المتخصصة مقابل النظرية المتداخلة الاختصاصات.

وبقدر ما يكون مصطلح النظرية الاجتماعية موسومًا بتعدد المعاني ومحفوظًا أحيانًا بدلالة الاستهجان، مثلما هو الحال في علم الاجتماع الفرנקفوني فإن هذه الخارطة لا يمكنها ادعاء وضع التعريف الشرعي الوحيد للنظرية الاجتماعية ولا ادعاء الاكتمال طبعًا، لكنها يمكن أن تسعى إلى تحليل مختلف الاعتراضات القابلة للسياغة ضد مشاريع النظرية الاجتماعية.

وفي البداية سوف نبدأ بعرض تعريف واسعٍ بما فيه الكفاية لنظرية اجتماعية حتى تشمل القضايا السوسيولوجية والفلسفية المرتبطة بهذا المصطلح، وفي مرحلة ثانية سنحاول الردّ على الاعتراضات التي ينبغي أن يتخذ فيها التنظير في علم الاجتماع أشكالًا أخرى غير تلك التي تنتمي إلى النظرية الاجتماعية، وفي مرحلة ثالثة سندرس الأسباب التي تستدعي إعادة تقييم مشروع النظرية الاجتماعية من قبل الفلاسفة أيضًا.

إن الإستراتيجية التي نُطبقها في هذا المقال مستوحاة من المعنى الذي قدّمه تيدور و. أدورنو (Theodor W. Adorno) لفكرة النظرية الاجتماعية ضمن سجل مزدوج عارض فيه تخلي علم الاجتماع الاختباري في عصره عن التنظير، وعارض ادعاء الفلاسفة التعامل مع العالم الاجتماعي دون علوم اجتماعية.

ففي الجانب النظري اعتبر أدورنو أنّ النظرية الاجتماعية هي مشروع له كامل المشروعية، شريطة ألا تكسر الرابط بين النظرية والبحث الاختباري، وألا تسعى إلى تشكيل نفسها نظريةً عامةً هادفة إلى التكامل، حتى وإن شيدت كل المعارف السوسيولوجية (وهي "نظرية كبرى" على غرار تالكوت بارسونز [Talcott Parsons]).

وفي الجانب الفلسفي شدّد على أنّ النظرية الاجتماعية لا ينبغي لها أن تُدرك باعتبارها اختصاصًا فلسفيًا فرعيًا، بل باعتبارها وسيلةً لتقويض تقسيم الاختصاصات بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية<sup>(٣)</sup>. وإذا كان من المشروع الاستلهاً من أدورنو ضمن سياق التفكير في

(٣) في درس لم تقعه ترجمته بعد ل: ت. و. أدورنو (٢٠٠٨) أين نجد الدفاع الأكثر منهجية عن النظرية الاجتماعية باعتبارها مشروعًا سوسيولوجيًا وفلسفيًا في آن واحد. وللحصول على عرض موقف ت. و. أدورنو، حول هذه النقطة يمكن الاطلاع على أ. رونو (٢٠١٢).



أهميّة النظرية الاجتماعية فذاك لأنّ هذا الكاتب هو بلا شك الفيلسوف الأكثر سعيًا من أجل الدفاع عن مشروع النظرية الاجتماعية وتطبيقها (على صعيد النظرية العامة وعلى صعيد البحث الاختباري) من جهة، ولأنّ الوضع الذي جعل فيه النظرية الاجتماعية أداة لتصحيح مختلف المشاكل المعرفية يشبه وضعنا الحالي من جهة ثانية.

### ◀ طبيعة النظرية الاجتماعية ووظائفها:

من الواضح أنّ أيّ شكل من أشكال التنظير للعالم الاجتماعي ليس جزءًا من النظرية الاجتماعية. فهناك خياران مفتوحان لإبراز ميزة هذه الأخيرة. ويتمثل الأول في تعريف النظرية الاجتماعية من خلال موضوعها. ونعني في الواقع بالنظرية الاجتماعية نوعًا من التنظير العام للعالم الاجتماعي، أي مقارنة غير قطاعية (une approche non sectorielle) للعالم الاجتماعي.

ولكن من الممكن تعريف النظرية الاجتماعية من خلال تمشيها (sa démarche)، كما أنه من المقبول بصورة واسعة أن تتكون من مشروع لفهم العالم الاجتماعي يتميز بدور حاسم للتنظير، وبقلة الارتباط المباشر بالبحث الاختباري منه إلى أشكال التنظير الأكثر شيوعًا في العلوم الاجتماعية، دون قطعٍ للصلة مع البحوث الاختبارية.

ولذا فإنّ النظرية الاجتماعية تتميز ببعدها المزدوج الاختباري والتأملي (spéculatif)، ويعني التأملي هنا في معنى غير مستهجن عدم إمكانية تبرير ما يوجد في العمل النظري انطلاقًا من البحث الاختباري وحده. فإمكانية تعريف النظرية الاجتماعية من خلال موضوعها وكذلك من خلال تمشيها تُفسّر إمكانية إخضاعها إلى سلسلتين من الاعتراضات: فالبعض يُؤكد أنّ النظرية الاجتماعية عامة جدًا كي تكون ذات إفادة، وي طرح آخرون ضرورة قيام تنظيرات العلوم الاجتماعية على التجربة قدر الإمكان والتخلّي بنفس القدر عن التنظير التأملي للفلسفة، شأنها في ذلك شأن علوم الطبيعة.

ولنبداً بدراسة السلسلة الثانية من الاعتراضات التي تطرح المشكلة العامة للصلات بين النظرية والاختبارية.

إنّ الدفاع عن النظرية الاجتماعية يفترض إبراز مشروعية التنظير غير التابع للبحث الميداني الاختباري. وأولى طرق الدفاع عن هذه المشروعية هي التأكيد بعد كارل بوبر (Karl Popper) (١٩٧٩، الفصل ٢، ص ١٨) على أنّ كلّ تجربة هي محملة بالنظرية بالمعنى الذي تنطوي فيه

## ترجمات | النظرية السوسولوجية والنظرية الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية

دائمًا على فرضيات في الخلفية أو من خلال الاستلهام من توماس. س كوهن (Thomas S. Kuhn) ( ١٩٨٣ ) في أنّ الملاحظات محددة سلفًا من الناحية النظرية والنظريات غير محددة اختباريًا.

و هذه الأطروحات تمكّن من مقاومة قصور النظرية باسم أولوية البحث الاختباري؛ فهي تشدّد على أنّ صحّة الفرضيات العامة المفترضة مسبقًا من قبل أي بحث اختباري لا يمكن بناؤها إطلاقًا عبر الطريقة الاختبارية، وإنّ بإضفاء المشروعية على عمل نظري من طبيعة تأملية على هذه الفرضيات.

ومع ذلك فحتى وإنّ قامت هذه الأطروحات بدورٍ لافت للانتباه في الدفاع عن فكرة النظرية الاجتماعية<sup>(٤)</sup>، فإنه يمكن اعتبارها غير كافية لإضفاء المشروعية على ضرب من التنظير، تختص به المشاريع التي تعد جزءًا لا يتجزأ من النظرية الاجتماعية. وفي الواقع، وكما لاحظ كارل بوبر نفسه، فإنّ الأطروحة ترى أنّ كل تجربة حاملة لخصائص نظرية تمنح معنى متسعًا جدًّا لمصطلح النظرية، وذلك من خلال تحديد كافة الفرضيات الخلفية في الفرضيات النظرية، بما فيها التوقعات العملية المتعلقة بالاستعدادات الفطرية والمكتسبة.

ومن الواضح أنّ مصطلح نظرية يتخذ هنا معنًى موسعًا جدًّا<sup>(٥)</sup>، كي يكون قادرًا على تفسير القضايا المرتبطة بفكرة النظرية في المجادلات التي تُثيرها مشاريع النظريات الاجتماعية. والحجج الكوهينية ليست أقلّ إشكالية.

وفي الواقع فإنّ الفكرة القائلة بأنّ النظريات المستندة إلى نماذج أقلّ تحديدًا من الناحية الاختبارية، لا تسمح بمزيد تبرير وجود عمل نظري خصوصي يستهدف تفسير ما في النظريات وتبريرها.

(٤) بيني جيفري. س. ألكسندر (Jeffrey C. Alexander) ( ١٩٨٧، الفصل الأول ) وكذلك هانس جواس ولفغانغ كنوبل (Hans Joas et Wolfgang Knöbl)، (٢٠٠٩، الفصل الأول) دفاعيهُما على النظرية الاجتماعية، على مناقشة نقدية لأطروحات كارل بوبر وتوماس س. كوهن في الملخصات التي خصصها من أجل الدفاع عن النظرية الاجتماعية والمعالجة النقدية لمختلف التوجهات.

(٥) لم يعد هذا هو الحال حينما عرّف كارل بوبر المعرفة العلمية بوصفها "نظرية النظريات" أو بوصفها جهازًا استخلاص النتائج الزائفة انطلاقًا من فرضيات عامّة ( بوبر، ١٩٨٢ ) لكنّ هذا التعريف يقوِّض مرّة أخرى أهميّة العمل النظري لبناء فرضيات عامة لفائدة تقييم الفرضيات الخيالية. ( بوبر، ١٩٨٥ ).



فهي تؤدّي بالأحرى إلى الاستنتاج بأنّ ما يجعل للافتراضات قيمةً هو قدرتها على تنظيم البحث الاختباري بشكل ناجح، وأنّ العمل النظري لا يُطلب إلا في الحالات التي يدخل خلالها النموذج في أزمة، ومن جانبها تبدو فكرة النظرية الاجتماعية داعمةً لطموحات نظرية أقوى.

وعموماً فإنّ علماء الاجتماع والفلاسفة الذين يتعاملون مع النظرية الاجتماعية بجديّة إنما يعنون بفكرة النظرية معنى العمل الذي يخلق الانسجام بين مختلف المعارف التجريبيّة والافتراضات الضمنيّة، (الفرضيات الخلفية) أو الصريحة (التعريفات، ومبادئ التفسير والتأويل وطرق البحث وعرض نتائج البحث). أي إنهم يقصدون النظرية بالمعنى الكلاسيكي لمشروع توحيد المعرفة وشرحها والبرهنة عليها.

ومن ثمّ فهم يمنحون لفكرة النظرية معنًى أقوى من المفاهيم الوضعية التي تختزلها في وصلة من الملاحظات، ضمن إطار التصورات التي تسمح للأحكام العامة بسهولة أكثر في التنبؤ بوقوع أحداث معينة.<sup>(٦)</sup> إنهم يفهمونها بمعنى أبعد من الرؤية ما بعد الوضعية البوبيرية (poppérienne)؛ وذلك باختزال النظرية إلى أداة لتحقيق تماسك الفرضيات العامة وإزالة النتائج المخصصة القابلة للدحض. إنهم يفترضون أن نشاط التنظير قد يمكنهم من كسب معرفي.

ويبدو لنا الأمر على نحو صائب، بما أنه ليس معقولاً التفكير فيما يوفره توحيد المعارف المتعلقة بالموضوع ذاته من معرفة أفضل لذلك الموضوع عبر تحليل مختلف جوانبه، فضلاً عن تقديم الحجج قصد التفكير في أنّ تلك المعارف هي حقاً معارف ذاك الموضوع.

ويبدو كذلك من المعقول تصور أن تفسير مسلمات المعارف المتعلقة بالمسألة نفسها وتبريرها يسمح بتحديد المعنى، وشروط معرفة هذا الموضوع ونطاق أساليبه، وهو ما يرجح مرّةً أخرى إمكانية الحصول على كسبٍ معرفي.

ولكي نواصل صياغة فروق مفيدة لنقاشنا ومن جهة نظر تاريخ الفلسفة، يمكن القول بأنّ مؤيدي النظرية الاجتماعية يقابلون المفهوم الهيغلي للنظرية بالتصورات الوضعية وما بعد الوضعية لها. وبصورة أخرى فهم يتعاملون مع الحجج الهيغلية التي ترى

(٦) وهو ما يمكن العثور عليه في الدرس الأول من "دروس الفلسفة الوضعية" لأوغيسست كونت، أو كذلك في كتاب "نظرية الفيزياء" لبيار دوهميم (Pierre Duhem) أو في كتاب "المعرفة والخطأ" لأرنست ماش (Ernst Mach).

قيمة المعرفة أكبر من هذه الأخيرة أيضًا وأكثر توحيدًا (أو انتظامًا) ووعيًا بذاتها (أو قائمة على التفكير الذاتي)<sup>(٧)</sup>.

ومع ذلك ينبغي توفير رصيد غير هيغلي للحجج الهيغلية؛ أي بالقدر الذي يمكن أن تكون فيه أي معرفة شاملة بموضوع ما، وهو خلاف ما كان يظهر في تفكير هيغل (أدورنو ١٩٧٩).

وينبغي للنظرية أن تعمل كذلك على مساءلة نطاق المعرفة بالموضوع وحدودها. والمساءلة هي أيضًا وظيفة من وظائف التفكير الذاتي النظري (l'autoréflexion théorique)، ويمكننا اعتبار أن هذا التحديد لنطاق المعرفة وحدودها ينبغي له القيام بدور حاسم في النظرية الاجتماعية.

كيف ندافع عن الأطروحة التي ينبغي أن تطبق النظرية الاجتماعية من خلالها ضربًا من التنظير على هذه الشاكلة ومتضمنًا للحظة تأملية متعلقة بتوحيد المعرفة وشرح المسلمات وتبريرها؟ يبدو أن هناك إستراتيجيتين ممكنتين.

الأولى تتمثل في التأكيد على جدارة كل نظرية علمية بهذا الاسم، وأن اللحظة التأملية حاسمة. ومن ثمّ يمكننا تعريف وظيفة النظرية في معرفة العالم الاجتماعي انطلاقًا من تلك التي تضطلع بها في العلوم الطبيعية -

كان تالكوت بارسونز يرى أنّ المكاسب التي تحرزها العلوم السوسولوجية وكذلك تلك الموجودة في العلوم الطبيعية تعتمد على التوحيد المنهجي في صلب النظرية العامة (بارسونز، ١٩٥٤، الفصل ١١ و١٧). وتنبع هذه الإستراتيجية من حقيقة أنّ مجال معرفة العالم الاجتماعي تتميز ببعض السمات التي تبدو دالة على نشاط نظري يتخذ أشكالًا مخصوصة ويستخدم مبررات مختلفة.

وتستند الإستراتيجية الثانية على نظريات مؤسسي علم الاجتماع، تلك التي تتمثل في مشاريع طموحة مشتملة على درجة عالية من التنظيم المنهجي والتفكير الذاتي. وهذه الإستراتيجية

(٧) إنه في سياق الإحالة الصريحة على المفهوم الهيغلي بوصفه منظومةً منهجيةً وتأملاً ذاتيًا يدافع ت. و. أدورنو عن مفهومه للنظرية الاجتماعية ضدّ ما يعتبره ارتباطًا بتصفية النظرية في الوضعية، وعند ك. بوبر (انظر مقدمته من خلال: أدورنو وبوبر ١٩٧٩، وأدورنو ٢٠١٦). يدافع تيودور وأدورنو عن هذا المفهوم للنظرية انطلاقًا من هيغل، ولكن وبالطبع، يمكننا أيضًا أن ندافع عنها دون أن نستلهم منه.



التي يعتمدها كبار المدافعين الحاليين عن النظرية الاجتماعية<sup>(٨)</sup> تؤدّي إلى التساؤل عما يميز النظرية الاجتماعية عن الصيغ الأخرى للنظرية السوسيولوجية، طالما أنّ كل نظرية اجتماعية تتضمن قطعاً صيغاً من التنظير تتصل بالتنظيم المنهجي والتفكير الذاتي للمعرفة.

وهذا ما يقودنا إذن إلى الجانب الثاني من تعريف النظرية الاجتماعيّة، تلك التي لا تتعلق بتمشيها ( وهو شكل من أشكال التنظير الذي يمكن أن يكون في أي عمل من أعمال النظريات السوسيولوجية وليس في النظرية الاجتماعية فقط) بل بموضوعها.

كنا قد تحدثنا عن بعد غير قطاعي (non-sectorielle) لموضوع النظرية الاجتماعية. ويمكن فهم انعدام القطاعية تلك من خلال معنيين مختلفين وفق ما تحيل عليه، فإمّا إلى مشروع توحيد الاختصاصات السوسيولوجية الفرعية، وإمّا إلى مشروع يتجاوز تقسيم المعرفة في العالم الاجتماعي إلى علوم اجتماعية مختلفة.

تدلّ فكرة النظرية الاجتماعية في الحالة الأولى على مشروع اجتماعي على وجه الخصوص، ويتميز عن سائر أشكال التنظير السوسيولوجية من خلال درجة من التوحيد والتفكير الذاتي الفوقي - ومثال ذلك نوع النظرية الاجتماعية الذي اقترحه أنطوني جيدنز (Anthony Giddens) (١٩٨٧) في كتاب هيكلية المجتمع (Structuration de la société)، وفي الحالة الثانية حينما تسعى النظرية الاجتماعية إلى التوليف بين المساهمات الواردة من سائر العلوم الاجتماعية فإنها لن تكون جزءاً من النظرية السوسيولوجية تحديداً، ولا من أي علم اجتماعي آخر على وجه الخصوص. ويمكن العثور على مثال هذا المفهوم للنظرية الاجتماعية في نظرية الفعل التواصلي ليورغن هابرماس (Jürgen Habermas) (١٩٨٧).

وإذا كانت النوايا والملامح المعرفية لهذين النوعين من النظرية الاجتماعية مختلفةً، فإنها ستقترح مواجهة تحديات مماثلة. وفي الواقع فإن الأمر يتعلق في كلتا الحالتين بالشروع في توحيد معارف جزئية للموضوع نفسه:

فالعلم الاجتماعي المعروف موضوعياً يكون إمّا من خلال علم الاجتماع وإمّا من خلال مجموع العلوم الاجتماعية. وفي كلتا الحالتين يهدف هذا التوحيد إلى مجاوزة الصراع بين النماذج وتقسيم الاختصاصات والاختصاصات الفرعية في الآن ذاته.

(٨) لنقد الإستراتيجية الأولى والدفاع عن الثانية انظر على وجه الخصوص ج. س. ألكسندر (١٩٨٨).

وصراع النماذج الذي يعمل في مستوى كل تخصص وكذلك في مستوى العلوم الاجتماعية إجمالاً يدلُّ على أنه هو عمل التوحيد النظري ذاته الذي نتعامل معه في كلتا الحالتين. ومن ناحية أخرى فإنَّ العمل النظري يقتضي تجاوزَ حدود التخصصات، ويظهر في جعل الطابع المميز للنظرية الاجتماعية على أوسع نطاق أي لكافة العلوم الاجتماعية، وهو مطلوب أيضاً بطريقة من الطرق على مستوى التخصص كعلم الاجتماع.

وفي الواقع فإنَّ تقسيم المعرفة السوسولوجية إلى تخصصات فرعية شبه مستقلة يولّد بشكل من الأشكال على مستوى الاختصاص تقسيم المعرفة بالعالم الاجتماعي على مستوى اختصاصات مختلفة.

وإنَّ سعي النظرية الاجتماعية إلى التغلب على صراع النماذج وانقسام الاختصاصات والاختصاصات الفرعية في الآن ذاته يجعلها في مواجهة اعتراضات جديدة؛ ففي علوم الطبيعة كما في العلوم الاجتماعية ينبغي ألا نضع التنظير في إطار نموذج محدد (وهذا يعني وفقاً لـ: ت.س كوهين أنه سمة "العلم الطبيعي"! )، وحسب تقسيم تخصصي محدد (تحت طائلة السقوط فيما كان يسميه جورج كانغيلهايم (Georges Canguilhem) بـ "الإيديولوجية العلمية"! ) (Canguilhem, 1977, pp. 33-77)؟

تتمثل النسخة السوسولوجية لهذه الاعتراضات في معارضة قيمة تداخل الاختصاصات؛ بذريعة خصوصية مهنة عالم الاجتماع واتهام المشاريع الساعية إلى الجمع بين مختلف النماذج، بتجاهل عدم مقايسة (l'incommensurabilité)<sup>(٩)</sup> الفرضيات النظرية المتنافسة؛ إذ ينبغي الاختيار بين المناهج الفردانية والشاملة وبين المناهج التفسيرية والتفهيمية، وبين نظريات العمل ونظريات العلاقات الاجتماعية أو البنى الاجتماعية، وبين المناهج الوظيفية ونظريات الصراع... إلخ.

إن الطريقة الأكثر بساطة لمواجهة هذه الاعتراضات هي في الإشارة إلى أن حجة عدم مقايسة النماذج وحجة عدم تجانس الاختصاصات يلغي بعضها بعضاً، وأنَّ تشهد مختلف الاختصاصات توسعاً لصراع النماذج المتناظرة في صلبها، وأنَّ عالمًا اجتماعيًا من أتباع نظريات

(٩) خلافاً لترجمات البعض فإننا ترجمنا مصطلح incommensurabilité بعدم المقايسة أو انعدام المقايسة، وليس بعبارة لا مقايسة التي لا تُقبل في العربية؛ لأنَّ المركب الإضافي يتركب من: اسم + اسم، وليس حرف + اسم. [إضافة المترجم].



الفعل العقلاني، سيشعر مثلاً وبلا ريب بالانجذاب أكثر إلى عالم الاقتصاد الجزئي (micro-économiste) من عالم اجتماع متخصص في العلاقات الاجتماعية، فإن كل ذلك يعني أنّ التوليفات العابرة للاختصاصات (transdisciplinaires) هي أحياناً أيسر من التوليفات ما بين الاختصاصات (intra-disciplinaires). غير أن عدم تجانس النماذج ليس مطلقاً فمثلما تبينه حقيقة تطور الصيغ المختلفة للتنظير الاجتماعي التي نجحت في القيام بتوليفات بين ما يبدو في السابق مناهج متصارعة، مثل توليفات نظريات العمل ونظريات البناء الاجتماعي عند بيار بورديو (Pierre Bourdieu) (١٠).

كل نموذج يقوم ببناء العالم الاجتماعي بطريقة الخاصة. وكل تخصص يتناول العالم الاجتماعي حسب وجهة نظره الخاصة. ويفترض توحيد المعارف المتعلقة بالعالم الاجتماعي وتحديد ما يسهم به النموذج وما يسهم به كل تخصص في فهم العالم الاجتماعي بصورة عامة. وهذا يقتضي القيام بعمل نظري خصوصي لتحديد الكيفية التي يتمكن بها العالم الاجتماعي من إنارة نفسه بهذه الطرق المختلفة.

ويستند هذا العمل إلى توحيد المعرفة التي قدمناها كمكون من مكونات النظرية الاجتماعية وتفسيرها. ونضيف أيضاً أنّ نوع التوحيد النظري الذي تقوم به النظرية الاجتماعية غير ممكن دون عمل يمكن تسميته بما بعد النظري (métathéorique) (١١) سعياً إلى تحديد الطبيعة العامة لمختلف المواد المميزة من قبل مختلف التخصصات والتخصصات الفرعية (الطبيعة المشتركة التي تسمح بتأكيد انتماء هذه المواد المختلفة إلى نفس العالم الاجتماعي) والمشاكل العامة التي تقع مواجهتها بغض النظر عن النماذج.

إنّ هذا العمل يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة، ويمكن أن يتخذ شكل نظرية لمكون من مكونات العالم الاجتماعي كما هو الحال حينما حدد جيدنز "تركيبية المجتمع" من خلال شكل من أشكال استقلال العمل والبنى. ويمكن أن تتخذ شكل نظرية للمشاكل الواجب حلّها، أي معرفة

(١٠) وقع تأكيد هذه المسألة خصوصاً مع ج. س. ألكسندر (J. C. Alexander) (١٩٨٨، انظر ألكسندر وآخرين، ١٩٨٧).  
(١١) في كتاب صدر مؤخراً اقترح كلٌّ من ألان كاييل (Alain Caillé) وفريدريك فاندنبرغ (Frédéric Vandenberghe) التمييز بين النظرية السوسولوجية والنظرية الاجتماعية وما فوق النظرية (ب ٢٠١٦، ص ٣٩ - ٤٧)، ونحن نفضل اقتفاء ج. س. ألكسندر (١٩٨٧) وهـ. جواس (H. Joas) وو. كنوبل (W. Knöbl) (٢٠٠٩) عندما يشيران إلى وجود تواصل بين البحث التجريبي والتفكير ما بعد النظري، وجعل هذه الأخيرة إحدى أبعاد النظرية الاجتماعية.

للعالم الاجتماعي كما هو الشأن عند جيفري س. ألكسندر (Jeffrey C. Alexander) الذي يتطرق في هذا السياق إلى مشكلتي الفعل والنظام الاجتماعيّ، أو عند هانس جواس (Hans Joas) وولفانغ كنبول (Wolfgang Knobl) اللذين أضافا إلى هذين المشكلين مشكل التحول الاجتماعي.

ويمكن أن تتخذ أيضاً شكل نظرية مختلف أنواع الظواهر والعوامل التفسيرية، إضافة إلى مختلف مستويات التحليل التي تسمح بتقديم تحليل للعالم الاجتماعي كما هو الشأن عند برنارد لاهير (Bernard Lahire) (٢٠١٢)<sup>(١٢)</sup>.

وبما أن الأمر يتعلق عند هؤلاء الكتاب بتوضيح ما هو مفترض من العالم الاجتماعي في مختلف مشاريع المعرفة التي تتخذه غرضاً وما يسمح بالتفكير فيما تحيل عليه تلك الافتراضات من خصوصية نوع الواقع المدروس، فإنه يمكننا أن نصف العمل النظري المنجز في هذا الصدد من خلال الحديث عن تفكّر ذاتي أنطولوجي أو تابع للأنطولوجيا الاجتماعية. "أنطولوجيا اجتماعية" — تفهم هنا بمعنى دراسة الافتراضات المسبقة المتعلقة بما يشكّل حقيقة الواقع الاجتماعي وخصوصيته، وليس بالمعنى التقني الموجود في الأنطولوجيا الاجتماعية التحليلية<sup>(١٣)</sup>.

في مختلف العلوم الاجتماعية وتخصصاتها الفرعية ووفقاً للنماذج المرجعية نستند أيضاً إلى طرق البحث المختلفة. وفضلاً عن ذلك يقع توجيه البحوث الميدانية وتأويل نتائج البحوث بناءً على مفاهيم تختلف في كلّ مرة.

وعدم إدراج الإشكاليات المخصصة التي سمحت بإنتاجها لدمجها في معرفة موحدة للعالم الاجتماعي، وترجمة مصطلحات خاصة إلى مصطلحات عامة، وبلورة فرضيات تأويل مختلف الطبائع وتفسيرها مع بعضها البعض، كل هذا يفترض نوعاً جديداً من العمل ما بعد النظري لا يخضع إطلاقاً لضرب أنطولوجي بل لضرب إبستمولوجي.

ومن خلال إسهامات المؤلفين المذكورين سابقاً ينهض التفكّر الذاتي المعرفي دائماً بدور. وبغض النظر عن نوع النظرية الاجتماعية يمكن القول سواء كان الأمر متعلقاً بشكل من

(١٢) رغم أنّ برنارد لاهير لا يقدّم عمله على أساس أنه جزء من النظرية الاجتماعية فإنه يقربه من فكرة النظرية الاجتماعية بالمعنى الذي أرساه أدورنو للمصطلح في ختام كتابه.

(١٣) سنعود إلى هذا التمييز في القسم الأخير من هذا المقال.



أشكال التنظير الاجتماعي أم بالتنظير المتداخل الاختصاصات أن العمل النظري الموجه نحو توحيد المعرفة غير منفصل عن العمل النظري الموجه نحو التفكر الذاتي الأنطولوجي والإبستمولوجي على حدّ سواء.

لقد أوضحنا موضوع النظرية الاجتماعية ومنهجها مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الاعتراضات الكلاسيكية المتعارضة مع مشاريع النظرية الاجتماعية، ويبقى الآن شرح ما يمكن أن يجعل لعمل التوحيد والتفكر الذاتي جدوى.

فأي نوع من مكاسب المعرفة يمكننا توقعه؟ مرةً أخرى ستكون الإجابة رهينة الإستراتيجيات المتبعة في الدفاع عن النظرية الاجتماعيّة. وما يمكن تسميته بالإستراتيجية البارسونية (la stratégie parsonienne) يتمثل في جعل النظرية الاجتماعية، المفهومة بوصفها نظرية عامة للعالم الاجتماعي، لحظة للتجميع والبناء حيث ينبغي للمعرفة الاجتماعية أن تُكتسب كي يقع الاعتراف بها علمًا كاملًا.

وبصورة أخرى فإنّ النظرية الاجتماعية عند أ. جيدنز وي. هابرماس لا تزال مفهومة بمعنى مماثل بما أنها ما زال منسوبًا إليها وظيفة تجميع المعرفة بالعالم الاجتماعي وبنائها. وقد فقدت هذه الإستراتيجية جاذبيتها ومن الصعب اليوم الدفاع عن نظرية اجتماعية أخرى بمعنى غير تأسيسي. (سايدمان [Seidman] وألكسندر [Alexander]، ٢٠٠١).

وتتمثل الإستراتيجية المقابلة في إسناد وظيفة، يمكن القول بأنها حوارية وتصحيحية للنظرية الاجتماعية. وسواء كانت مفهومة بمعنى التخصص أو التخصصات المتداخلة، فإنّ النظرية الاجتماعية يمكنها بالفعل أن تشكّل فضاءً للحوار العقلاني بين النماذج والاختصاصات والاختصاصات الفرعية، ومن ثمّ تكون بمثابة تصحيح لمختلف التوجهات الخاصة بالعصر الحالي.

أولاً: يمكن للنظرية الاجتماعية أن تساعد على منع تفتت معرفة العالم الاجتماعي من خلال التأكيد على وحدة المشروع السوسيولوجي وبشكل أعمّ العلوم الاجتماعية.

وثانيًا: هي مفيدة لمعرفة المناقشات المعاصرة في تاريخ السوسيولوجيا والعلوم الاجتماعية من خلال التصدي لتزايد انقطاع البحوث الحالية عن نظريات المؤسسين.

وثالثًا: يمكن أن تساعد في التصدي للآثار السلبية لانعزالية النماذج والاختصاصات: الدوغمائية (الاعتقاد أن نموذجًا أو تخصصًا واحدًا فقط يمتلك الرؤية الصحيحة للعالم الاجتماعي) والاختزالية

## ترجمات | النظرية السوسولوجية والنظرية الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية

(الاعتقاد في أن كافة مواضيع العالم الاجتماعي يمكن تفسيرها بصورة كافية انطلاقاً من المواضيع المميزة لدى نموذج أو اختصاص).

وربما: تمنح وسيلة لتسليط الضوء على الطريقة التي يمكن خلالها لبحوث معينة، بشأن مواضيع مخصوصة من إثراء معرفة العالم الاجتماعي في العموم.

ومن خلال إظهار الاتجاه العام لهذه البحوث يمكنها المساهمة اختبارياً ونظرياً في عمليات تشخيص الواقع الحالي، والتي تُترك في الغالب لمقالات الإعلام والخطاب الأيديولوجي، والحال أنها تتحكم في الطريقة التي ستُظهر من خلالها هذا المشروع السياسي أو ذاك في الوقاية أو التحول الاجتماعيين مقنعاً.

وبعبارة أخرى يمكن للنظرية الاجتماعية أن تساعد علم الاجتماع على مواصلة التفكير الواعي، وبشكل منهجي مدروس، في الأهداف السياسية التي كانت تقوم بدورٍ حاسم لدى مؤسسي علم الاجتماع<sup>(١٤)</sup>، والتي يمكن الاعتقادُ بضرورة مواصلة تحملها.

وللهولة الأولى تبدو هذه الأهداف تصحيحيةً لاسيما مع السوسولوجيا والعلوم الاجتماعية، ولكنها صالحةٌ كذلك للفلسفة العالقة بدورها ضمن ديناميكية الإفراط في التخصص، التي قادتها إلى التخلي عن طموحاتها التقليدية في المعرفة وتنظيم المعارف.

وعلاوة على ذلك يمكن للنظرية الاجتماعية أن تشكّل فضاءً للحوار التأملي بين النماذج والتخصصات الفرعية ليس في صلب العلوم الاجتماعية، وضمن الفلسفة فحسب، بل ما بين العلوم الاجتماعية والفلسفة. ولا يمكن إنكارُ عدم الحاجة إلى نظرية فلسفية تتمحور حول مشروعٍ لمعرفة العالم الاجتماعي حتى يمكنها تقديمُ فائدة للعلوم الاجتماعية.

وهكذا فإن النظريات المعيارية حول العدالة والديمقراطية التي قدمها كل من ج. راولز (J. Rawls) وبي. هابرماس، والتي لم تكن مطروحةً في الحوار مع العلوم الاجتماعية، يمكنها - رغم ذلك - أن تترجم من قبل العلوم الاجتماعية إلى برنامج للبحث الاختباري. فورزي (Forsé) (٢٠٠٦، سينتومار (Sintomer) (٢٠١١).

(١٤) يقع تسليط الضوء على مختلف هذه النقاط في الدفاع عن التنظيرات العامة في علم الاجتماع وفي العلوم الاجتماعية الموجودة اليوم وخصوصاً لدى ب. لاهير (٢٠١٢) وأ. كايي و ف. فاندربيرغ (٢٠١٦a, b) وحول الأغراض السياسية لدى المؤسسين وخلال الفترة المجيدة لسنوات ١٩٥٠-١٩٦٠، انظر بيتر فاغنر (Peter Wagner) (٢٠٠١).



بيد أنه لو أرادت العلوم الاجتماعية بحق أن تُبرر نظريًا الطريقة التي انخرطت بها في مثل هذه الترجمات الاختبارية، وليس تقديمها مجرد فرضيات للتحقق فحسب، فإنها ينبغي أن تكون موجودةً على مستوى النظرية الاجتماعية.

وخلافًا لذلك، إذا لم يُرد الفلاسفة الاكتفاءً بمنافع العلوم الاجتماعية حينما يستمدون منها الحجج والبيانات، فإنه ينبغي عليهم تبرير ما اقترضوه منها على مستوى النظرية الاجتماعية.

لقد سعينا فيما سبق إلى صياغة تعريف عام لنظرية اجتماعية من شأنها استيعاب مجموعة واسعة من المشاريع النظرية وإظهار أهميتها أيضًا. ومن المؤكد أن دوافع أولئك الذين يستندون إلى النظرية الاجتماعية يمكن أن تكون متنوعة جدًا.

فمن جانب علم الاجتماع، يمكن اعتبار النظرية الاجتماعية وسيلةً لإعادة تأكيد وحدة المشروع السوسيولوجي. والدفاع عن النظرية الاجتماعية يساعد على إعادة التواصل مع التعريف التقليدي (الدوكهايمي) لعلم الاجتماع، وكذلك النظرية العامة التي من شأنها توحيد المعارف التي تنتجها العلوم الاجتماعية المختلفة، أو حتى دراسات ما بعد التخصصات [post-disciplinaire] (الدراسات [lesstudies]) (كايل [Caillé] ٢٠١٥، كايل وفاندربرارغ [Vandenberghé] ٢٠١٦).

وعكس ذلك، يمكننا اعتبار تطور دراسات ما بعد التخصصات كاشفةً عن الحدود الجوهرية لتداخل الاختصاصات، في الوقت الذي يشهد فيه تفتت المعرفة السوسيولوجية تلاشي المشروع السوسيولوجي في شكله التخصصي التقليدي.

وبناء عليه يمكن لفكرة النظرية الاجتماعية أن تساهم بمشروع سوسيولوجيٍ عابر للتخصصات (ديلانتي [Delanty] ٢٠٠٦). ويمكن أن نعتبر دومًا عبر علماء الاجتماع أن الحل الأنسب لمنع التخصص المفرط وتوفير إطار لدراسة المقترضات بين التخصصات - هو وضع في إطار نظري مرن وعام نسبيًا؛ حتى تكون الخصوصية ونطاق التكامل بين الاختصاصات والنماذج محددةً بما فيه الكفاية (لاهير، ٢٠١٢).

ومن الجانب الفلسفي ترتبط النظرية الاجتماعية بدوافع أخرى تُحيل على تراث النظرية التقليدية من جهة، وعلى الرغبة في مقاومة هيمنة الفلسفة السياسية المعيارية من جهة أخرى.

وفضلاً عن ذلك تُطرح مسألة معرفة ما إن كان ضرورياً تصور النظرية الاجتماعية اختصاصاً فلسفياً فرعياً، مثل أي صنف آخر، أي باعتبارها صنفاً من الخطاب الذي يُمكن أن يطبقه الفلاسفة بطريقة مستقلة<sup>(١٥)</sup>، أو كما هو الشأن في نُسختها الأدورنية (sa version adornienne) مشروعاً متداخلاً للاختصاصات تتدخل فيه الفلسفة في تواصل وثيق مع العلوم الاجتماعية.

ومن المستحيل اتخاذُ موقف من هذه البدائل دون النظر بصورة منفصلة في القضايا السوسيولوجية والفلسفية للنقد والدفاع عن النظرية الاجتماعية.

### النظرية المتأصلة والنظرية العامة:

سبق أن ذكرنا أنّ فكرة النظرية الاجتماعية كانت تُستخدم في الدفاع عن لحظة التنظير في مشاريع معرفة العالم الاجتماعي. وقد كانت تلك هي وظيفتها عند ت. بارسونز و. أدورنو، وبما أنها تستطيع أيضاً القيام بهذا الدور، فإنها تستطيع التطلع إلى ذلك بشيء من الرأهنية. وقد كان الدفاع عن النظرية يظهر باعتباره ضرورة في سياق علم الاجتماع الأمريكي خلال فترة ما بين الحربين والسياس المتصل بـ: ت. بارسونز فيما بعد الحرب بألمانيا، وأما فيما يخص ت. و. أدورنو، فإنّ شرعية المعرفة السوسيولوجية تجنح إلى عدم الحكم عليها إلا من خلال التمسّي الاختباري.

إنّ تراجع النظرية لصالح المجال الذي يبدو مميزاً لعلم الاجتماع المعاصر في فرنسا يجعل النظرية الاجتماعية تبدو تصحيحية مرة أخرى. ومع ذلك يمكننا أن ندافع عن حق التنظير في علم الاجتماع، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة بقاء النظرية السوسيولوجية ملازمةً قدر الإمكان للبحث الميداني الاختباري وفق صيغة " النظرية المتأصلة " (grounded theory) التي دعا إليها بارني غلازر (Barney Glazer) وأنسيلم شتراوس (Anselm Strauss).

وعلى غرار روبرت ك. ميرتون (Robert K. Merton) يمكن أيضاً اعتبار أنّ التنظيرات السوسيولوجية، لا ينبغي أن تهدف إلى مزيد التعميم ولكن إلى "نظريات المدى المتوسط" (middle range theories)، مثل نظرية الانزياح.

(١٥) يمكن التأكيد أن النقاش حول وضعية النظرية الاجتماعية وطبيعتها ومشروعيتها قد وصل إلى درجة من التعقيد والاستثمار الفلسفي الكافي؛ حتى تكون النظرية الاجتماعية بمثابة اختصاص فرعياً مستقلاً. (تورنر [Turner] وسيكا [Sica]، ١٩٩٨).



هاتان طريقتان للتأكيد على أهمية التنظير والاعتراض في الوقت نفسه، على إمكانية قيام النظرية الاجتماعية بدور حاسم في علم الاجتماع. إنَّ موقفي كلمان ب. كلازر وأ. شتراوس هو ألا مكان للنظرية الاجتماعية في التنظير السوسيولوجي الصرف. أما موقف ر. ك. ميرتون (R. K. Merton) فهو منحاز إلى إمكانية إيجاد موطئ قدم لها، على أن تظلَّ هامشية. فهل يمكن الذهاب إلى حججهم ومن ثمَّ دحض أهمية النظرية الاجتماعية باعتبارها مصححةً لمختلف العمليات (اختزال علم الاجتماع إلى اختصاص ميداني، والتجزئة وفقًا للتخصصات الفرعية والنماذج) التي تؤدِّي إلى تصور المعرفة المشروعة من الناحية السوسيولوجية بصرف النظر عن جهود التنظير؟

ولنبداً بـ: ب. كلازر وأ. شتراوس اللذين يستندان إلى مفهوم ذرائعي لنظرية أثبت جون ديوي (John Dewey) جدارته فيها؛ فالفكر في العموم هو وسيلةٌ لحل المشاكل العمليَّة، وقيمه تقاس بمدى قدرته على حلِّ تلك المشاكل، وعليه ينبغي أن يُراجع باستمرار في عملية البحث.

ومن الغريب أنَّ هذا المفهوم الذرائعي للنظرية يسمح لهما بإعادة صياغة المسائل الحاسمة في دفاع أدورنو عن النظرية الاجتماعية؛ إذ ينبغي للفكر أن يجتهد قدرَ المستطاع من أجل أن يكون ملازمًا لموضوعه والابتعاد عن هوس النماذج (مهما كان النظام الرياضي أو التجريبي) الذي يؤدِّي حتمًا إلى تشويه التجربة، فجعل الطرق التجريبية مطلقة يؤدِّي إلى استبعاد النظرية، في حين أنَّ الأشكال النظرية وحدها المتلائمة مع مواضيعها هي التي يمكن أن تمنح للتجربة قيمةً<sup>(١٦)</sup>.

وبالفعل ينخرط بارني غلاسر وأنسيلم شتراوس في جدل خماسي ضد علم الاجتماع الأمريكي في ذلك الوقت:

أولاً: ضد الأولوية الممنوحة للبحث الميداني الاختباري (l'enquête empirique) ومنهجيته، بينما "الإسهام المميز لعلم الاجتماع في مجتمعنا هو للنظرية الاجتماعية" (غلاسر وشتراوس، ٢٠١٠، ص ٨٤، و ١٢٠ — ١٢١).

(١٦) إن هذا التقارب المتعلق بمسائل كان يعتبرها ت. وأدورنو هيغلية فعلاً. (أدورنو ١٩٧٩) قد تفسرها على الأرجح المصادر الهيغلية لبراغماتية ديوي (رونو، ٢٠١٥، ٢٠١٦a).

ثانيًا: ضد الاستغلال الانتهازي للنظريات التي لا تتناسب مع المعطيات الاختبارية، والتي تكون قدرتها التفسيرية مشكوكًا فيها (م ن، ص ٨٧).

ثالثًا: ضد اختزال التجربة إلى صيغة من صيغ شرح النظرية (exemplification de la théorie) (م ن، ص ٨٧ — ٨٨).

رابعًا: ضد النظريات ذات الضرب المنطقي — الاستنتاجي، القائمة على مفاهيم غير متأصلة (non ancrées) في البحث الميداني الاختباري (مثلما هو الشأن عند ت. بارسونز) (م ن، ص ٨٦ - ٨٧).

خامسًا: ضد مفهوم للنظرية بوصفها نظامًا من المفاهيم والفرضيات التي لا تقاس وجاقتها إلا بوضعها على محك الاختبار، (كما هو الشأن عند ك. بوبر [K. Popper])، بينما وفق ب. غلاسر وأ. شتراوس يتم أيضًا قياس مشروعية المفاهيم والفرضيات في العملية التي تؤدي إلى صياغتها أثناء البحث الميداني الاختباري. (مرجع سابق، ص ٨٨ - ٨٩).

ولذلك يؤكد ب. غلازر وأ. شتراوس في مناهضة الشكلائية المنهجية والإبستمولوجية على ألا يقع تصور النظرية بوصفها بنيةً منطقية، وإنما بوصفها سيوررةً داخليةً للبحث الميداني، في مراوحة دورية بينهما: فالصياغة النظرية محكومةً بالمشاكل التي تعترضها في البحث الميداني، في الوقت ذاته الذي يمنح فيه الحسم النظري لهذه القضايا فرضياته ومناهجه المحددة للبحث الميداني.

ووفق سمات متعددة، بما فيها دفاعه عن النظرية، بوصفها تفكيرًا ذاتيًا حول البحث الميداني الاختباري، فإن هذا الدفاع عن النظرية السوسولوجية يطور الحجج التي لمسنا إمكانية حشدها لصالح النظرية الاجتماعية. ورغم ذلك يقترح ب. غلازر وأ. شتراوس تعريفًا للنظرية السوسولوجية في تعارض تام مع التعريف التصاعدي، وفي علم الاجتماع الكلاسيكي، وليس فقط عند ت. بارسن، ومن النظرية السوسولوجية إلى حدود النظرية العامة للعالم الاجتماعي.

وهم يصرون على أنها إذا أرادت أن تظل نظريةً سوسولوجيةً فينبغي أن تُبنى النظرية انطلاقًا من مقارنة مستمرة بنتائج البحث الميداني، ومن ثمة تظل دائمًا أقرب ما يمكن إلى البحوث الميدانية الاختبارية، التي هي بحوث قطاعية دائمًا بصفاتها تلك.

وقطعًا هم يعترفون بمشروعية النظريات ذات المدى المتوسط (التي يطلقون عليها تسمية النظريات الرسمية)؛ شريطة استنادها أكثر إلى نظريات متأصلة بصفة مباشرة في البحوث



القطاعية، وأن تكون بدورها نتيجةً للمقارنة المتواصلة بالنظريات الملازمة للبحث الميداني، (التي يسمونها "بالنظريات الجوهرانية").

إن المشروعية التي تكتسبها المشاريع المتعلقة بالنظرية العامة، أي التي تستهدف تحقيق درجة عليا من التعميم في المعرفة الاجتماعية، هي موضع اعتراض شديد، إضافة إلى إمكانية عدم الاعتراف بصحة مشروعية العمل النظري من صنف تأملي في صلب مسار البحث الميداني. ولذلك، فإنَّ السَّمْتَيْنِ الأساسيّتين للنظرية الاجتماعية مردود عليهما؛ فالتوجه نحو معرفة غير قطاعية، ونحو شكل من أشكال التنظير يتضمنان لحظة تأمليّة.

ومع ذلك فإنَّ هذا الدفاع عن النظرية السوسيولوجية لا يتعارض مع صنفِ التنظير الخاص بالنظرية الاجتماعية، الذي يمكن أن يظهر من الوهلة الأولى، على الأقل إذا حدّدنا هذه الأخيرة، كما هو الحال في القسم السابق، من خلال التطوير المشترك لمجهود التوحيد النظري والتفسير الأنطولوجي والإبستمولوجي للفرضيات المسبقة للمعرفة.

إنَّ فكرة النظرية المتأصلة تعني أساسًا التنظيرَ في معنى إعادة البناء المستمر للمفاهيم والفرضيات، التي توجّه البحث الميداني الاختباري. ويمكننا القول: أنَّ التنظير هو شكل من أشكال التأمل الذاتي حول اللحظة النظرية للبحث الميداني (المفاهيم والفرضيات)، وهو تأمل ذاتي موجه لحل المشاكل التي نواجهها أثناء مسار البحث الميداني.

وبهذا المعنى فإنَّ التأمل الذاتي مقوم من المقومات، لكنه لا يرتبط مباشرةً إلا بلحظة التوحيد النظري للمعرفة، وليس بتفسير الافتراضات الأنطولوجية والإبستمولوجية وتبريرها. ولهذا لا تبدو أنها قادرة على التخلص من النظرية الاجتماعية بالمعنى الذي منحناه لهذا المفهوم.

وسعيًا نحو تنسيب (relativiser) التعارض بين النظرية المتأصلة والنظرية الاجتماعيّة فإننا نقترح إمكانية أن تكون النظرية السوسيولوجية المتعلقة بالنظرية المتأصلة، في حاجة إلى ضرب من التفكّر الذاتي، الذي تسعى إلى استبعاده بغية تفسير الافتراضات الأنطولوجية والإبستمولوجية وتبريرها.

أليس من الواضح أنَّ الدفاع عن النظرية المتأصلة المعروضة في كتاب "بحثًا عن النظرية المتأصلة" يتعلق بضرب من التأمل الذاتي الإبستمولوجي المتميز عن صنف التفكّر الذاتي الذي حدّدته فكرة النظرية المتأصلة. وفضلاً عن ذلك يمكننا أن نجد دليلاً على أهمية إحدى

أشكال التفكير الذاتي الأنطولوجي، في الطريقة التي حدد بها ب. غلازر وأ. شتراوس مواضيعَ بحوثهما الميدانية الاختبارية.

فعندما يبيّن أ. شتراوس في مقالته البرنامجية بعنوان "العمل وتقسيم العمل"، أن خاصيّة مقاربتة للعمل نابعةً من كونها جزءاً من تفاعليّة (interactionnisme) " بنيوية وبراغماتيّة" (شتراوس، ١٩٨٥، ص ١)، فإنّه يؤكد على وجوب تأويل العمل على أساس التفاعل والوظيفة، أي من الناحية العلائقية (relationnels) والإجرائية (processuels)، ولكنّ هذه العلاقات وهذه الإجراءات مندرجةٌ بدورها في البنى الاجتماعيّة.

والواضح أن هذه الدقة لا تنطبق على العمل فحسب، ولكن على العالم الاجتماعي عمومًا الذي يشتمل على خصائص علائقية وإجرائية وبنيوية، ومن الواجب دراسته مع إبراز وجهات نظر دقيقة وكمليّة لتباين الأبعاد المختلفة للظواهر المدروسة في البحث. وقد نجح قطعًا إلى الاستخلاص بأن وجه التنافر بين النظرية المتأصلة والنظرية الاجتماعية مثلما تبيّنًا تعريفها سابقًا لا يتعلق بتصور التمثي النظري المشروع، بقدر ما يتصل بتعريف مواضيع التنظير المشروعة. ولن يكون الدفاع عن النظرية المتأصلة متعارضًا مع العمل النظري الموجه نحو التوحيد والتفسير الأنطولوجي والإبستمولوجي للمعرفة، بل سيكون متعارضًا مع فكرة المعرفة غير القطاعية للعالم الاجتماعي.

ومن الوهلة الأولى، لا شيء فعلاً أبعد من جهد تنظير مخصوصٍ موجّه نحو حلّ المشاكل التي تعترضنا في بحثٍ ميدانيّ اختباريّ معيّن، من جهة، ومن جهد صياغة النماذج، أو تخطّي حدود الاختصاصات المرتبطة بفكرة المعرفة غير القطاعية للعالم الاجتماعي من جهة أخرى. ولكن قد يكون البديل مرة أخرى أقل صرامة مما يبدو عليه.

وفي الواقع حينما يأخذ البحث الميداني على محمل الجدّ ثراء ميدانه وتعقده، فإنّه يجد نفسه في مواجهة عدد وافر من المشاكل التي ينبغي حلّها، والتي يمكن أن تبرّر تشابك النماذج، وتمازج مقاييس التحليل وعوامل المعقولية.

إنّه التمثي نفسه للنظرية المتأصلة الذي يؤدّي حينئذٍ إلى عمل التكامل النظري، والتكامل النظري لا يمكن تبريره بصورة كاملةٍ أنطولوجيًا ومنهجيًا، إلّا من خلال تفكيرٍ عامٍّ حول طرق تكامل عوامل المعقولية ومقاييس تحليل العالم الاجتماعي. ومجددًا، يبيّن العمل السوسولوجي



لـ أ. شتراوس من جهة أخرى أن التوجّه نحو النّظرية المتأصلة يتواءم مع مجهود الاندماج النّظري من هذا القبيل.

وبالفعل، فإنّ مقال "العمل وتقسيم العمل" يندرج ضمنَ جهد دمج مختلف مقاييس تحليل العمل (الجزئي، والأوسط، والكلي) ومختلف التخصصات الفرعية (علم اجتماع العمل، علم الاجتماع الاقتصادي)، ومختلف النماذج (التفاعلية المؤسسية الاقتصادية)؛ من خلال توضيح الأسباب التي تُوجب تطوّر تحليل مسار العمل إلى مستوى ثلاثي: أولاً: فيما يخص التفاعل: أ / بين المهام، وب / بين الأشخاص والمهام، وج / بين الأشخاص. ثانياً: فيما يخص "الأنماط الجماعية للتفاعل" المتعلقة بهذا الميدان أو ذاك العمل. ثالثاً: فيما يخص "الشروط التنظيمية (organisationnelles) والتنظيمية الفوقية (supra- organisationnelles)"، والشروط التنظيمية الفوقية تُحيل على بُنى سوق العمل أكثر من تراتبية المناصب. (شتراوس، ١٩٨٥، ص ٢ — ٣).

وبصورة أخرى، فإنّ تأكيدَه على أنّ تفاعليته "البنوية والبراغماتية" هي تفاعلية "ديوي (Dewey) وميد (Mead)" (نفسه، ص ١) هو تأكيد يندرج في باب بيان الصورة العامة للعالم الاجتماعي وتبريرها، وهي التي تبرّر وجوبَ تصور العمل بهذه الشاكلة.

إنها بمثابة إجازة للطريقة التي كان جون ديوي (John Dewey) وجورج هـ ميد (George H. Mead) قد أثاراً من خلالها الاهتمامَ بالتفاعلات من جهةٍ وبالبنى الاجتماعية الكلية (العلاقات بين الطبقات والأعراق والجنسين) من جهةٍ أخرى ضمن النّظريات الاجتماعية الأعلى درجة في العمومية<sup>(١٧)</sup>.

ومع ذلك، فكما يفترض كل تأمل ذاتي إبستمولوجي وأنطولوجي درجةً من التنظير التأملي أو غير المتأصل، فإنّ المرجعية الوضعية لـ ج.ديوي وج. هـ. ميد لشرح الافتراضات المنهجية والأنطولوجية الأكثر عمومية وتبريرها، هي في اللجوء إلى أشكال التنظير التأملي.

قمنا بتحليل موقف ب. غلازر وأ. شتراوس؛ لأنه يبدو مانحاً للمثال الأكثر دلالة على الدفاع عن النظرية السوسولوجية المعادية لما هو مفهوم عمومًا بالنظرية الاجتماعية. واقترحنا أنه إذا قمنا بتحليل طبيعة العمل السوسولوجي المرتبط بفكرة النظرية المتأصلة والتخلي في الآن ذاته عن التعريف المتسرع للنظريات المؤدّية إلى الإفراط في التعميم والتأملية الجامعة، فإنّ التنافر لن يظهر إطلاقاً بوضوح تام.

(١٧) حول أهمية النظرية الاجتماعية عند ج. ديوي (J. Dewey)، انظر أ. رونو (٢٠١٧ b).

علينا إذن تصديق ر. ك. مرتون فيما يخص المسألة التي كان ب. غلازر وأ. شتراوس يريدان معارضتها وهي: أن التنظير الاجتماعي ينطوي على لحظة نظرية غير قابلة للاختزال لما يمكن تبريره انطلاقاً من بحوث ميدانية مخصصة، ويمكن أن تتجرأ عليه بدرجة كاملة من المشروعية حينما تهدف إلى درجة من التعميم أعلى مما يمكن تبريره انطلاقاً من البحث الاختباري شريطة ألا تقطع الصلة معه<sup>(١٨)</sup>.

بيد أن هذا الاستنتاج عند ر. ك. مرتون (R. K. Merton) موجّه مرّة أخرى ضد فكرة النظرية الاجتماعية، بما أن التنظيرات متوسطة المدى فقط هي التي يمكن أن تفي بهذا الشرط. وتُعد النظرية الاجتماعية المفهومة بمعنى النظرية العامة منحة لديه إلى حدّ مرتبة التعميم الحتمي قطعاً؛ إلا أنه اعتباريٌّ إلى حدّ ما، بما أنه من غير الممكن تقديم تبريرات اختبارية ونظرية صارمة للمساعي التي تستهدف توحيد الدراسات القطاعية والنظريات متوسطة المدى.

ومن خلال المنظور الذي ينادي به ر. ك. مرتون يمكن أن نعترف بالنظرية الاجتماعية بوصفها بعداً من أبعاد النظرية السوسيولوجية، ولكن على أساس جهاز منظم مثالي فحسب. وينبغي على النظرية الاجتماعية التخلي عن كافة الطموحات التأسيسية، فضلاً عن إنتاج طابع منهجي مقنع لمجمل المعرفة بالعالم الاجتماعي.

وهذه الحجج المنسوبة إلى ر. ك. مرتون (١٩٦٨، الفصلان ١ و٢) الموجهة في واقع الأمر ضد ت. بارسونز لم تفقد إطلاقاً قيمتها، إذا كان يُعنى بالنظرية الاجتماعية النظرية العامة ذات الأهداف الإدماجية والتأسيسية.

وقد يكون من غير المجدي اليوم السعي إلى دمج مجمل النماذج ووجهات النظر المتخصصة في نظرية واحدة، مثلما كان أ. جيدنز (١٩٨٧) وي. هابرماس (١٩٨٧) يحاولان القيام به. لكن عملاً نظرياً من مستوى عام يشتغل على صيغ التكامل وعوامل المعقولية ومختلف مقاييس تحليل العالم الاجتماعي، أو على تعددية المشاكل التي تستند إليها معرفة العالم الاجتماعي. (تفسير الفعل النظام الاجتماعي والتحول الاجتماعي) يظل عملاً مشروعاً تماماً.

وباعتبار أن هذا العمل النظري الأقل طموحاً لا يدّعي تجميع مختلف النظريات السوسيولوجية ولا تعريف الأسس المشتركة، فهو ليس ذا فائدة أقل؛ لأنه يقدم أدوات لتقويم

(١٨) هذا هو موقف ر. ك. مرتون، الذي تمّ انتقاده في خاتمة كتاب: "اكتشاف النظرية المتجذرة"، ٢٠١٠، ص ٣٩٣-٣٩٧.



التخصص المفرط والدوغمائية، ويحدّد في الآن ذاته إطاراً للحوار العقلاني بين التلامذة الصاعدين (les sous disciples) والنماذج.

وفضلاً عن ذلك، يسمح هذا العمل النظري بتطوير التفكير حول نطاق المعرفة السوسيولوجية وأوجه التكامل الممكنة مع المعارف، التي تنتجها سائر العلوم الاجتماعية، دون مصادرة قبلية لسمة تقاسم الاختصاصات التي لا يمكن تجاوزها، أو بائدة لا إمكان لإصلاحها.

وعليه فإنّ النظرية الاجتماعية التي يقع فهمها بوصفها شكلاً من التفكّر الذاتي للنظريات السوسيولوجية، بالصيغة التي توفر فيها أدوات تمكنها من تفسير افتراضاتها وتكاملها ومجالها، قد تنجز حينئذ الوظائف التي يُمكن أن تُعد من منظور سوسيولوجي أساسية أكثر من كل ما يمكن أن يكون مفكراً فيه، ضمن مفهوم النظرية العامة، حينما يظل هذا الأخير مرتبطاً بمساع اندماجية وتأسيسية<sup>(١٩)</sup>.

وإضافة إلى ذلك فإنه جديرٌ بالذكر بأنّ النظرية الاجتماعية إذا ما فهمت بهذا المعنى، فلن تكون متهمّة باتخاذ شكل مشروعٍ نظريٍّ مستقلٍّ ومتطور، بمعزل عن أشكال التنظير السوسيولوجية الأخرى. وبدل ذلك فإنها تتألف من شكلٍ تنظيري يمكن استدعاؤه في دراسة مواضيع مخصوصة وفي صلب النظريات السوسيولوجية المتوسطة المدى أو القطاعية، وكذلك في علاقات التعاون متداخل الاختصاصات مع نظريات اجتماعية أخرى، أي حيثما يمكنها القيام بوظيفة التفسير والتبرير لافتراضات تنظير معين ومجاله، ولأوجه التكامل الممكنة مع سائر التنظيرات<sup>(٢٠)</sup>.

## ◀ الأنطولوجيا الاجتماعية، إبستومولوجيا للعلوم الاجتماعية أم

### فلسفة اجتماعية؟

من ناحية أخرى ما هي الحجج الممكنة لمنح فكرة النظرية الاجتماعية كرامةً فلسفيةً أعظم من تلك التي تدين بالولاء لإحدى المفاهيم الرمزية لتراث النظرية النقدية الفرنكفورتية؟ هذا السؤال يثير مشكلة الصلة بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية، فإذا ما كانت الفلسفة هي

(١٩) حول مختلف المعاني الممكنة التي تُشير إلى النظرية العامة في علم الاجتماع، انظر الملفّ في مجلة موس:

(2004) (la Revue du MAUSS).

(٢٠) لقد أبرزنا هذه الإمكانية مع نظرية علم اجتماع العمل لـ أ. شتراوس، وخلافاً لنوايا أ. شتراوس.

## ترجمات | النظرية السوسولوجية والنظرية الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية

الشكل الأساسي لتنظيم العالم الاجتماعي إلى حدود استقلالية الاقتصاد السياسي والتاريخ وعلم الاجتماع، فإن الأمر ليس كذلك بعدها. فقد أدّى ذلك إلى أنه من ضمن المهمتين التقليديتين للفلسفة السياسيّة، وهي شرح كيفية تشكل العالم الاجتماعي وكيفية تنظيمه أن جنحت الفلسفة إلى الإبقاء على الثانية فقط.

وتتويجًا لهذه المسيرة فإن الفلسفة السياسيّة تُعرّف اليوم أساسًا بوصفها نظريةً معياريةً في صورة نظرية للعدالة والديمقراطية، دون مسعى لإنتاج معرفة بالعالم الاجتماعي.

وكتابًا "نظرية العدل" لجون راولز (١٩٨٧) و"القانون والديمقراطية" ليورغن هابرماس (١٩٩٧) — والذي كُتب بعد تخليّ هابرماس عن النظرية الاجتماعية — يقدمان الصوَر الأكثر وضوحًا ودلالةً للتحوّل المعياري للفلسفة السياسيّة في تخليها عن النظرية الاجتماعيّة.

أمّا مسألة معرفة العالم الاجتماعي فلم يقع التخلي عنها تمامًا إلى حدّ الآن، ولكنها طُرحت بمعزل عن التفكير المعياري حول الحياة الاجتماعية وبوصفها أنطولوجيا اجتماعية، أي من خلال التفكير في الخصائص المميزة للمواضيع الاجتماعية عن المواضيع غير الاجتماعيّة.

إن الأنطولوجيا الاجتماعية اليوم هي مجالٌ للنقاش المستقل من خلال الاعتراف بعدد من المراجع الشائعة كبناء الواقع الاجتماعي لجون ر. سيرل (John R. Searle) (١٩٩٨)، وبجملة القضايا التي تعدّ مركزيةً كقضية القصدية الجماعية.

ومن خلال توفر الدوريات الخاصة بها كـ "مجلة الأنطولوجيا الاجتماعية" (Journal of Social Ontology) مثلت اختصاصًا فلسفيًا فرعيًا في طور المأسسة (en cours d'institutionnalisation) يتمّ فيه صياغة مسألة المعرفة بالعالم الاجتماعي ضمن إطار أحادي الاختصاص (disciplinaire)، وفي الغالب وفق نوع الحجة المتعلقة بإحدى النماذج السائدة والفلسفة التحليلية أو ما بعد التحليلية.

لقد دافعنا في الجزء الأول من هذا المقال عن الأطروحة التي ترى وجوب اشتمال النظرية الاجتماعية على لحظة من التفكير الذاتي الأنطولوجي، لكن نوع الجدل الأنطولوجي الذي تطور في هذه الأنطولوجيا الاجتماعية أثناء عملية المأسسة ليس له علاقةٌ تُذكر بالنظرية الاجتماعيّة.

فالأمر يتعلق، من ناحيةٍ، بتفكير حول الخصائص العامة للكائن الاجتماعي الذي لا يفترض أيّ دراسة مميزة للعالم الاجتماعي. ولا حاجة في هذه الأنطولوجيا الاجتماعية



للتفكير في مختلف مقاييس تحليل العالم الاجتماعي، أو في المشاكل المتنوعة التي ينبغي لمعرفة العالم الاجتماعي أن تواجهها.

ومن ناحية أخرى يتطور التفكير في الخصائص العامة للعالم الاجتماعي عبر جدل فلسفي متصل بمفهوم استكفائي (autarcique) للفلسفة. ولا حاجة للتفكير في الافتراضات الأنطولوجية للتنظيرات التي تنتجها العلوم الاجتماعيّة. فحينما يقع استدعاء هذه النظرية السوسيولوجية أو تلك، فإن ذلك لا يتم إلا من أجل توضيح المواقف التي يقع الدفاع عن شرعيتها بمعزل عن التعليل السوسيولوجي.

وقطعاً فإن الحاجة إلى تفكير فلسفي حول طرائق معرفة العالم الاجتماعي في تعقيداته الخاصة به معترف بها، لكنها تتطور بوجه خاص في شكل إبستومولوجيا العلوم الاجتماعيّة. وهو اختصاص فرعي في طور المأسسة، إلا إنه يتمتع بتنوع ذاتي كبير.

إن نوع التفكير الذي يتطور هناك ويهدف إلى مراعاة خصوصية الابتكارات في المفاهيم أو المناهج، سواء ما يتعلق منها بإعادة بناء القضايا العامة لهذا الصراع بين النماذج أو ذلك، أو بين هذه التوليفات النظرية أو تلك، تتميز بشكل مضاعف عن التفكير الذاتي الإبستومولوجي، الذي عرضناه باعتباره إحدى لحظات النظرية الاجتماعيّة. فمن ناحية، لا ينظر إليه بوصفه أحد عوامل عملية إنتاج المعرفة لكنه بوصفه تفكيراً في المعرفة التي تم إنتاجها. ومن ناحية أخرى يُنظر إليه بوصفه تفكيراً خارجياً في التنظيرات التي أنتجتها العلوم الاجتماعيّة وليست امتداداً للتفكير الذاتي للعلوم الاجتماعيّة.

ومثلما هو الشأن تماماً مع الأنطولوجيا الاجتماعيّة فإن إبستومولوجيا العلوم الاجتماعيّة لا تخضع إلا لمساءلة الفلسفة؛ سواء كان ذلك من خلال اختيار مواضيعها أم من خلال الطريقة التي تُفكر بها إبستومولوجياً. وبوصفه دليلاً على المسافة الكبرى التي يمكن أن تتخذها إبستومولوجيا العلوم الاجتماعيّة أيضاً مع طرائق إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعيّة، وكذلك مع أشكال التفكير المعرفي الذي وقع إنتاجه في العلوم الاجتماعيّة، يمكننا ذكر بيتر وينش (Peter Winch) في كتابه "فكرة العلوم الاجتماعيّة ( L'Idée d'une science sociale )" ( ٢٠٠٩ ).

إن حقيقة اندراج النظرية الاجتماعيّة ضمن المشروع التقليدي للفلسفة السياسية من أرسطو إلى هيغل، قد وقع التخلي عنها لفائدة الفلسفة السياسية المعيارية والأنطولوجيا الاجتماعيّة وإبستومولوجيا العلوم الاجتماعيّة، التي تُحدّد في المقابل ثلاثة طرق للدفاع عن الجدوى الفلسفية للنظرية الاجتماعيّة.

وتتمثل إحدى طرق القيام بذلك في التأكيد على قصور المفهوم المعياري المحض للفلسفة السياسية. فإذا ما أرادت الفلسفة السياسية أن تكون قادرةً على المساهمة من خلال تأملاتها حول العدل والديمقراطية لتحسين المجتمعات القائمة، فمن الصعب تصوّر كيف يمكنها التجاهل التام للطريقة التي يمكن من خلالها حشدُ تعريفات الفاعلين الاجتماعيين للعدالة أو الديمقراطية، وكيف يمكنها تبريرُ تحولات العالم الاجتماعي، كما هي منظمة اليوم، وكيف يمكن أن تكون هذه التحولات جزءًا من التطورات الاجتماعية المحتملة.

وبعبارة أخرى، من الصعب تصوّر كيف يمكن للفلسفة السياسيّة المعيارية تأديةً وظيفتها العمليّة دون أن ترتبط بمشروع معرفة العالم الاجتماعي، وكيف يمكن لهذا المشروع تجنب عبور هذه الأسئلة الثلاثة الكبرى للنظرية الاجتماعية: وهي تلك المتعلقة بالفعل الاجتماعي، والنظام الاجتماعي، والتحول الاجتماعي.

لقد تطور هذا النوع من نقد قصور الفلسفة السياسية المعيارية على وجه الخصوص في ظلّ معارضة الفيلسوفين السياسيّة والاجتماعيّة<sup>(٢١)</sup>، وعملت فكرة الفلسفة الاجتماعية كذلك مع كل من ماكس هوركهايمر (Max Horkheimer) وجون ديوي، على نقد تجريد الخطاب الفلسفي للعالم الاجتماعي، وقد قُيِّمت بوصفها دعوةً إلى تاصيل أفضل لوجهات النظر النقدية حول المجتمعات المعاصرة في المعرفة التي يغذيها التفاعل مع العلوم الاجتماعية<sup>(٢٢)</sup>.

وقد منح تراجع الفلسفة السياسية في المناقشات المعيارية البحتة أهميةً جديدةً لهذا النقد التجريدي الفلسفي، وأدّى بأكسل هونث (Axel Honneth) (٢٠٠٦، ٢٠٠٨) إلى تعريف الفلسفة الاجتماعيّة بوصفها مصحّحةً للفلسفة السياسية المعيارية (انظر أيضًا فيشباخ [Fischbach]، ٢٠٠٩).

وتسمح آخر أعماله المنهجية "قانون الحرية" (Le Droit de la liberté) (٢٠١٥) بفهم إحدى الأسئلة المركزية في الفلسفة السياسية المعيارية، وهي الشروط المؤسّساتية للحرية التي يمكن تناولها من منظور النظرية الاجتماعيّة. وتؤخذ الحرية بعين الاعتبار في إطار

(٢١) لاسيما في حدود ما يقدمه النقد الجماعوي (communautariste) للنظرية الراولزية للعدل (مثلاً عند الزر، ١٩٩٧) والشمين البرغماتي "للنظرية غير المثالية" في مقابل النظرية المثالية (مثلاً لدى أندرسون، ٢٠١٠) من أمثلة إضافية لنقد الفلسفة السياسية المعيارية بعلة الحاجة إلى معرفة العالم الاجتماعي بواسطة العلوم الاجتماعية.

(٢٢) لقد وقع تخصيص عدد لتاريخ مفهوم الفلسفة الاجتماعية. انظر: بحوث حول الفلسفة واللغة (٢٠١٢) (Recherches sur la philosophie et le langage) (٢٠١٢).



ثلاثة أشكال رئيسية قد تكون متجسدةً في الفعل الاجتماعي، وفي الحرية القانونية والأخلاقية والسياسية. والغرض هو كيف يُمكن لكل من هذه الأشكال أن تقدّم مساهمتها الخاصة للحرية الاجتماعية، وهذه الأخيرة يقع تحليلها بوصفها نظريةً اجتماعية متميزة.

إن الأمر يتعلق في الواقع ببيان ما هي الأشكال الخصوصية التي تمنحها مختلف مؤسسات النظام الخاص والنظام الاقتصادي والنظام الحكومي لعود الحرية القانونية والأخلاقية، وكيف يُمكن لهذه المؤسسات أن تساهم أو أن تفي بهذه الوعود أو تُعيق تحقيقها.

ولا يقتصر الأمر على دراسة المجتمع من وجهة نظر معيارية (أي من خلال مقتضيات الحرية القانونية والأخلاقية والسياسية)، التي لا يُمكن فصلها عن مشروع المعرفة بالمجتمعات المعاصرة، ولكن هذه المجتمعات أيضًا تمثل موضوعًا لمعرفة متميزة، يتم من خلالها توضيح مختلف مستويات تحليل العالم الاجتماعي، وتحديد التوجهات التاريخية التي تحدّد تحديات المرحلة المعاصرة، والموارد المتاحة لمجابهتها.

وهكذا يتمُّ التعامل مع التفكير الفلسفي المحض حول القانون والأخلاق وتفوق الديمقراطية في شكل نظرية اجتماعية معيارية مستندة إلى العلوم الاجتماعية، بشتى الطرق وخصوصًا إلى كارل بولاني (Karl Polanyi) وإيميل دوركهايم (Emile Durkheim).

وحيثما تتخذ النظرية الاجتماعية مثل هذه الأشكال فإنها تظهر مشروعًا فلسفيًا خصبًا ومجالًا لحوار ثريٍّ بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية<sup>(٢٣)</sup>.

إن القصور التكويني للأنطولوجيا الاجتماعية يمنح أيضًا مشروعًا فلسفيًا للنظرية الاجتماعية، تمامًا مثلما تتمكن النظرية الاجتماعية من تصحيح المعيارية التجريدية للفلسفة السياسية، وذلك ما يجعلها مصححةً للتجريد الأنطولوجي.

ولا تدّعي الأنطولوجيا الاجتماعية تحديد الخصائص العامة للمواضيع الاجتماعية فحسب. فبما أنها وريثة التعريف التقليدي للأنطولوجيا بوصفها نظريةً في الوجود، فإنها تزعم كذلك أنّ هذه الخصائص العامة هي الخصائص الأساسية للعالم الاجتماعي.

(٢٣) مثلما أكد عليه بصفة خاصة فيليب شانال (Philippe Chanial) (٢٠١١) وفريدريك فاندبرغ (Frédéric Vandenberghe)، (كايل وفاندبرغ، b ٢٠١٦، ص ٧٩ - ١٣٢).

وبهذا المعنى تنتج الأنطولوجيا الاجتماعية خطاباً عن العالم الاجتماعي ذا إشكالية مزدوجة: لأنها لا تمنح لنفسها وسائل للتحقق من أنّ الخصائص العامة تستحق فعلاً أن تكون بمثابة خصائص أساسية لكافة مقاييس تحليل العالم الاجتماعي من ناحية، ومن ناحية أخرى لأنها لا تُواجه توصيفها لما هو أساسي بما تكشف عنه العلوم الاجتماعية على أنّه خصائص أساسية.

وبعبارة أخرى يبدو جلياً أنّ الأنطولوجيا مندرجة في صلب النقد الهيجلي للفلسفة الأولى: فالمبادئ لا يمكن أن ثبت قيمتها كمبادئ، إلاً انطلاقاً من اللحظة التي تكف فيها عن صياغة نفسها على أنها مجرد مبادئ، وتُستثمر ويُعاد صياغتها في عملية فهم تنوع المواضيع التي يفترض أخذها بعين الاعتبار.

وكان ت. و. أدورنو يستحضر هذا النقد الهيجلي للفلسفة الأولى وللقيمة الممنوحة للمبادئ لتبرير عدم اقتصار الفلسفة على خطاب عام حول الاجتماعي، وبعيد عن العلوم الاجتماعية. ويطالبها ببذل جهد على طريقتها لتوسيع ديناميكيات التنظيم المنهجي والتفكير الذاتي التي انبثقت عن العلوم الاجتماعية. وهذا ما قاده إلى تفضيل مصطلح النظرية الاجتماعية على حساب نظرية الفلسفة الاجتماعية طالما أنّ هذه الأخيرة يُمكنها التطرق إلى اختصاص فلسفي منقطع عن العلوم الاجتماعية. (أدورنو، ٢٠١٦، ص ٤٣٥—٤٣٧).

إنّ هذا التبرير الفلسفي للنظرية الاجتماعية لم يفقد شيئاً من راهنيته في سياق مختلف، تبرز فيه المزايم الفلسفية بأشكال جديدة للحكم النهائي، وبأقصى درجة ممكنة من التعميم على العالم الاجتماعي. وهكذا فإن مفهوم أدورنو للنظرية الاجتماعية يؤدي إلى التأكيد على عدم وجوب تطور التفكير الأنطولوجي حول العالم الاجتماعي باعتباره اختصاصاً مستقلاً ومعزولاً عن مؤسسات معرفة العالم الاجتماعي، بل ينبغي أن يتخذ عوضاً عن ذلك شكل تفكير نقدي حول مبادئ النظريات التي تنتجها العلوم الاجتماعية (رونو [Renault] ٢٠١٦b). واعتباراً إلى أنّ أشكال التفكير الذاتي الأنطولوجي المختلفة تتطور في العلوم الاجتماعية، فإن المناظرات ذات الطبيعة الأنطولوجية قد تُصبح حينئذٍ مجالاً لحوارٍ مفيدٍ بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية.

أمّا بالنسبة إلى إبستومولوجيا العلوم الاجتماعية فإن حدودها تظهر بوضوح تامٍّ بمجرد مقارنتها بإبستومولوجيا علوم الطبيعة. وفيما يخص هذه الأخيرة فإن علمية النظريات المرجعية لا تمثل أيضاً إشكاليةً كبرى، ولا يتطلب اختيار نظرية لتحديد آثار المعرفة تبريراً معيّنًا.



ومع العلوم الاجتماعية ينطوي صراع النماذج على ارتكاز التفكير الأستومولوجي على نظرية محددة أو مناظرة معينة، تفضح الانحرافات التي لا يمكن أن تدرس الطبيعة بشكلٍ كافٍ، دون نظرة إجمالية إلى صراع النماذج والمشاكل المتنوعة التي تعترض فهم العالم الاجتماعي، وتكامل مقاييس التحليل.

وفي الواقع تعترض إستمولوجيا العلوم الاجتماعية عقبتين متناظرتين: وهي المسافة الكبرى التي تفصلها عن مواضيعها، والاعتماد المفرط عليها. والمسافة الكبرى: هي إذا ما اتخذت المعايير العلميّة لعلوم الطبيعة إطاراً مرجعياً لها، فإنها تخاطر بفقدان ما يُحدث الخصوصية لمؤثرات المعرفة الخاصة بمجال العلوم الاجتماعية، يقدم قصور التفكير البوبري حول العلوم الاجتماعية صورة واضحة عن ذلك. ( أدورنو وبوبر، ١٩٧٩، بارسونز، ١٩٩١).

أما الإفراط في القرب: فهي أن تتعرض للتعسّف من خلال العمل على استخلاص نتائج معرفية عامّة لأي برنامج بحثي محدد، أو مناظرة خاصة في هذا العلم الاجتماعي أو ذلك - إنّ عدم كفاية المشاريع التي تفترض مسبقاً على قدرتنا في قول ما هو أساسي في العلوم الاجتماعية بشكل عام، من خلال تحليل إميل دوركهايم مثلاً، هي التي توضّح هذه المخاطرة.

ومن الصعب تصوّر الكيفية التي يمكن أن تتجنب بها إستمولوجيا العلوم الاجتماعية العقبة الثانية دون الانخراط في التفكير المتصل بالنظرية الاجتماعية: وهو تفكير يتعلق بمختلف مقاييس تحليل العالم الاجتماعي، وتفكير يتعلق بالمشاكل العامة التي ينبغي أن يتناولها كلّ مشروع معرفي غير أحادي للعالم الاجتماعي... إلخ.

وبقدر ما تتطور أشكال التفكير الذاتي المعرفية بشتى الطُرق في العلوم الاجتماعية (وقد قدمت لنا فكرة النظرية المتأصلة مثلاً)، وبالقدر الذي لا يمكن فيه الدفاع عن برامج النظرية الاجتماعية دون التأمّل في الوضعية والأشكال المشروعة للتنظير في العلوم الاجتماعية (انظر ريد [Reed] على سبيل المثال، ٢٠١١) فإنّ إستمولوجيا العلوم الاجتماعية قد تكون مجالاً لحوار أوسع بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية، إذا كان الفلاسفة يعبرون دائماً عن تحاليلهم المعرفية بواسطة صيغ حجاجية تتعلق بالنظرية الاجتماعية.

ها نحن نقدّم ثلاثة طرق للدفاع عن مشروعية النظرية الاجتماعية من وجهة نظر مشاغل المعرفة المحفزة للفلاسفة. وهذه الحجج تؤدي إلى استنتاجاتٍ مختلفة، ففي حين تُشير الأولى إلى أن الفلسفة السياسية ينبغي أن تتصالح مع النظرية الاجتماعية وتُصبح فلسفةً اجتماعية،

## ترجمات | النظرية السوسولوجية والنظرية الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية

فإنّ الثانية تكتفي باستخدام النظرية الاجتماعية للاعتراض عن مدى وجاهة الأهداف التي تتابعها إليها الأنطولوجيا الاجتماعية.

وفيما يخصّ الحجة الثالثة فهي تطرح فقط عدم قدرة إستومولوجيا العلوم الاجتماعية على بلوغ أهدافها، دون استحضار الحجج المتعلقة بالنظرية الاجتماعية. إنها حينئذٍ الفلسفة الاجتماعية من يمنح النظرية الاجتماعية الدور الأكثر أهمية. والفلسفة الاجتماعية بصفة خاصة هي المؤهلة أكثر من غيرها لتحديد أي معنى خصوصي تتخذه فكرة النظرية الاجتماعية حينما تُشير إلى المشروع الفلسفي.

دعنا نقول بشكلٍ عامٍّ ومبسّط، أنه حينما يقع تعريفها مع الفلسفة الاجتماعية، فإنّ النظرية الاجتماعية للفلاسفة ستتميز بصورة مزدوجة عن النظرية الاجتماعية لعلماء الاجتماع. والخاصية الأولى تكمن في طبيعة التعميم الذي تستهدفه. فالنظرية الاجتماعية للفلاسفة أكثر تعميمًا من نظرية علماء الاجتماع، لا لشيء إلا لكونها تهدف إلى توليف المعارف الواردة من مجمل العلوم الاجتماعية، وحتى العلوم الاجتماعية وعلم النفس، فهي تقدم وفق ت. و. أدورنو (٢٠١١، ص ٣١٥ — ٣٧٦) إيضاحات إضافية عن التجربة الاجتماعية<sup>(٢٤)</sup>.

أما الخاصية الثانية فهي تكمن في بُعدها المعياري؛ ففي الوقت الذي تركز النظريات الاجتماعية بصفة خاصة على الاندماج والتفسير النظري، ومن ثمّ على توجيهها بشكلٍ أساسيٍّ من قبل مشاغل المعرفة، فإنّ النظريات الاجتماعية للفلاسفة يوجهها في الغالب الاهتمام العمليُّ بهذا النوع من النقد أيضًا؛ فالمشكلة الرئيسة التي يسعون إلى حلّها، هي في التعبير عن وجهات النظر المعيارية (أو من النقد الاجتماعي) مع فهم العالم الاجتماعي، وهو تعبيرٌ يتخذ في العموم شكلَ تشخيص للمشاكل المخصوصة بالحقبة الحالية والموارد المتاحة لحلّها<sup>(٢٥)</sup>.

(٢٤) حتى وإن استطاع علماء الاجتماع أنفسهم أيضًا اقتراح تنظيرات تتجاوز هذه الانقسامات التخصصية (ces partages disciplinaires)، على سبيل المثال حينما انتقد نربار إلياس (Norbert Elias) (٢٠١٠) انفصال علم الاجتماع عن التاريخ من جهة، وعلم النفس عن التحليل النفسي من جهة أخرى.

(٢٥) قطعًا يمكن القول مع إيلانا سيبير (Ilana Siber) (٢٠٠٤) أنّ التنظيرات السوسولوجية لها بُعد مزدوج في تشخيص العالم المعاصر، حيث يمكنها القيام بوظيفتها التطبيقية والتنظير العام للعالم الاجتماعي. غير أن المنافع المعاصرة عن النظرية الاجتماعية في علم الاجتماع تؤكّد على البعد الثاني (الذي أصررنا عليه إذن في القسم السابق)، بينما تؤكد الدفاعات الفلسفية عن النظرية الاجتماعية الحاجة إلى دراسات تشخيصية تاريخية تتطلب تنظيرًا عالمًا للعالم الاجتماعي فيما ينبغي أن تستند إليه من توليفاتٍ متعددة الاختصاصات.



ولكن مجددًا، وحتى نختم، فمن المهم هنا التمييزُ بين الخيارات المتباينة؛ ففي الواقع يشمل مصطلح الفلسفة الاجتماعية المشاريع النظرية التي يمكن أن تكون مختلفةً عن بعضها بعضًا. وللتبسيط، يمكننا أن نُميز بين اتجاهين: أحدهما يصرُّ على الأهداف الفلسفية للفلسفة الاجتماعية، والآخر يصرُّ على بُعده متداخل الاختصاصات.

ووفقًا للخيار الأول الذي نعثر على مثال منه في كتاب "قانون الحرية" لـ: أ. هونث (٢٠١٥)، فإنَّ النظرية الاجتماعية تظهر بوصفها وسيلةً للتدخل في المناظرات الفلسفية بدلًا من السجلات التي تشق العلوم الاجتماعية، وتظهر بوصفها وسيلةً لتحقيق المقاصد العملية للفلسفة السياسية بدلًا من تمديد ديناميكيات توحيد المعرفة وتفسيرها التي هي من مشمولات العلوم الاجتماعية.

وبالتأكيد فإنَّ الفلسفة ترتبط بها المعارف المستمدة من العلوم الاجتماعية، لكن من أجل حلِّ المشاكل التي يطرحها تنفيذ مشروع النظرية الاجتماعية المعيارية، ودون حاجةٍ إلى تبرير مقترضاها لهذه النظرية أو تلك التي تستمدها من هذا العلم الاجتماعي أو ذاك على مستوى إبستمولوجيا العلوم الاجتماعية.

ووفقًا للخيار الثاني الذي يُعدُّ متطابقًا مع نموذج أدورنو فإنَّ النظرية الاجتماعية ينبغي لها التصديُّ للمأسسة نفسها؛ باعتبارها اختصاصًا فلسفيًا فرعيًا، وأن تصور إسهاماتها في فهم العالم الاجتماعي بمثابة امتداد لديناميكيات التوحيد النظري والتفكير الذاتي الأنطولوجي والإبستمولوجي، التي هي من صنع العلوم الاجتماعية.

وعليها أن تتصور مقترضاها من هذا التنظير للعالم الاجتماعي أو ذاك، بمثابة اتخاذ لموقف في المجادلات التي تخترق العلوم الاجتماعية، من خلال اتخاذ ذاك الموقف عن طريق الحجج الإبستمولوجية والأنطولوجية التي تدرجُ ضمنَ ضرب من النظرية الاجتماعية المتناظرة مع تلك التي يُطبقها علماء الاجتماع.

وعليها أن تبحث كذلك من خلال تطبيق الاختصاصات المتداخلة عن وسيلة لحفظ هذا الرباط بين النظري والاختباري، الذي يمكّن المشاريع النظرية الاجتماعية من تلقي الاعتراف بالقيمة، لا في نظر الفلاسفة فحسب، بل في نظر علماء الاجتماع أيضًا.

إنَّ الانخراط في مثل هذه المشاريع متداخلة الاختصاصات يفترض المشاركة في البحوث الاختبارية التي تكون مواضيعها دائمًا مخصوصةً، فالنظرية الاجتماعية لم تُعد مجرد مشروعٍ

## ترجمات | النظرية السوسولوجية والنظرية الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية

نظريّ يمكنه تطوير نفسه نحو أعلى درجات التعميم، بل أيضًا شكلاً تنظيريًا موجهًا للتوظيف في علاقات التعاون المتداخل الاختصاصات بين الفلسفة والعلوم الاجتماعيّة، حول مواضيع مخصوصة تقاوم الانقسامات بين التخصصات وبرامج البحث المندرجة في النماذج، مثل المعاناة الاجتماعية وتجربة الهيمنة (رونو، ٢٠٠٨، ٢٠١٧a) أو كذلك الأبعاد الأخلاقية لتجربة العلاقات الطبقيّة (ساير [Sayer]، ٢٠٠٥).



## قائمة المراجع: ◀

- Adorno T. W. (١٩٧٩), Trois études sur Hegel, Paris, Payot.
- Adorno T. W. (٢٠٠٧), Études sur la personnalité autoritaire, Paris, Allia.
- Adorno T. W. (٢٠٠٨), Philosophische Elemente einer Theorie der Gesellschaft, Francfort, Suhrkamp.
- Adorno T. W. (٢٠١١), Société : Intégration, désintégration, Paris, Payot.
- Adorno T. W. (٢٠١٦), Le Conflit des sociologies. Théorie critique et sciences sociales, Paris, Payot.
- Adorno T. W. & Popper K. (١٩٧٩), De Vienne à Francfort.  
La Querelle allemande des sciences sociales, Complexes, Bruxelles.
- Alexander J. C. (١٩٨٧), Twenty Lectures: Sociological Theory since World War II, Londres, Hutchinson.
- Alexander J. C. (١٩٨٨), « The New Theoretical Movement », in Smelser N. (dir.), Handbook of Sociology, Newbury Park, Sage, pp. ١٠٢-٧٧.
- Alexander J. C., Giesen B., Münch N. & Smelsen R. (dir.) (١٩٨٧), The Micro Macro Link, Berkeley/Los Angeles/Londres, University of California Press.
- Anderson E. (٢٠١٠), The Imperative of Integration, Princeton, Princeton University Press.
- Caillé A. (٢٠١٥), La Sociologie malgré tout. Autres fragments d'une sociologie générale, Nanterre, Presses universitaires de Paris Ouest Nanterre La Défense.
- Caillé A. & Vandenberghe F. (٢٠١٦a), « Neo classical Sociology: The Prospects of Social Theory Today », European Journal of Social Theory, vol. ١٦, no ١, pp. ٢٠-٣.

- **Caillé A. & Vandenberghe F.** (٢٠١٦b), Pour une nouvelle sociologie classique, Lormont, Le Bord de l'eau.
- **Canguilhem G.** (١٩٧٧), Idéologie et rationalité dans l'histoire des sciences de la vie, Paris, Vrin.
- **Chanial P.** (٢٠١١), La Sociologie comme philosophie politique et réciproquement, Paris, La Découverte.
- **Delanty G.** (٢٠٠٦), « Introduction », Handbook of Contemporary European Social Theory, Londres, Routledge, pp. xvi xxv.
- **Elias N.** (٢٠١٠), Au delà de Freud. Sociologie, psychologie, psychanalyse, Paris, La Découverte.
- **Fischbach F.** (٢٠٠٩), Manifeste pour une philosophie sociale, Paris, La Découverte.
- **Forsé M.** (٢٠٠٦), « Une théorie empirique de la justice sociale », L'Année sociologique, vol. ٥٦, no ٢, pp. ٤٣٥ ٤١٣.
- **Giddens A.** (١٩٨٧), La Constitution de la société, Paris, Puf.
- **Glaser B. & Strauss A.** (٢٠١٠), La Découverte de la théorie ancrée. Stratégies pour la recherche qualitative, Paris, Armand Colin.
- **Habermas J.** (١٩٨٧), Théorie de l'agir communicationnel, Paris, Fayard.
- **Habermas J.** (١٩٩٧), Droit et démocratie. Entre faits et normes, Paris, Gallimard.
- **Habermas J.** (٢٠٠٥), Logique des sciences sociales et autres essais, Paris, Puf.
- **Honneth A.** (٢٠٠٦), La Société du mépris. Vers une nouvelle Théorie critique, Paris, La Découverte.



- **Honneth A.** (٢٠٠٨), *Les Pathologies de la liberté. Une réactualisation de la philosophie du droit de Hegel*, Paris, La Découverte.
  - **Honneth A.** (٢٠١٥), *Le Droit de la liberté*, Paris, Gallimard.
  - **Joas H. & Knöbl W.** (٢٠٠٩), *Social Theory: Twenty Introductory Lectures*, Cambridge, Cambridge University Press (publié originellement en allemand, *Sozialtheorie. Zwanzig einführende Vorlesungen*, Francfort, Suhrkamp, ٢٠٠٤).
  - **Kuhn T. S.** (١٩٨٣), *La Structure des révolutions scientifiques*, Paris, Flammarion.
  - **Lahire B.** (٢٠١٢), *Monde pluriel. Penser l'unité des sciences sociales*, Paris, Seuil.
  - **Merton R. K.** (١٩٦٨), *Social Theory and Social Structure*, Glencoe, The Free Press.
  - **Parsons T.** (١٩٥٤), *Essays in Sociological Theory*, Glencoe, Free Press.
  - **Passeron J. C.** (١٩٩١), *Le Raisonnement sociologique. L'Espace non poppérien du raisonnement naturel*, Paris, Nathan.
  - **Popper K.** (١٩٧٩), *La Connaissance objective*, Paris, Flammarion.
  - **Popper K.** (١٩٨٢), *La Logique de la découverte scientifique*, Paris, Payot.
  - **Popper K.** (١٩٨٥), *Conjectures et réfutations*, Paris, Payot.
  - **Rawls J.** (١٩٨٧), *La Théorie de la justice*, Paris, Seuil.
- Recherches sur la philosophie et le langage (٢٠١٢), « Histoire et définitions de la philosophie sociale », no ٢٨.
- **Reed I. A.** (٢٠١١), *Interpretation and Social Knowledge: On the Use of Theory in the Human Sciences*, Chicago, University of Chicago Press.
  - **Renault E.** (٢٠٠٨), *Souffrances sociales. Sociologie, psychologie, politique*, Paris, La Découverte.

- **Renault E. (٢٠١٢)**, « Adorno : de la philosophie sociale à la théorie sociale », Recherches sur la philosophie et le langage, « Histoire et définitions de la philosophie sociale », no ٢٨, pp. ٢٥٦ ٢٢٩.
- **Renault E. (٢٠١٥)**, « Dewey et la connaissance comme expérience. Sens et enjeux de la distinction entre “cognitive”, “cognitional” et “cognized” ou “known” », Philosophical Enquiries: revue des philosophies anglophones, no ٥ (<http://www.philosophicalenquiries.com/numero0Renault.pdf>).
- **Renault E. (٢٠١٦a)**, « Dewey’s Relation to Hegel », Contemporary Pragmatism, vol. ١٣, no ٣, pp. ٢٤١ ٢١٩.
- **Renault E. (٢٠١٦b)**, « Critical Theory and Processual Social Ontology », Journal of Social Ontology, vol. ٢, no ١ (<https://www.degruyter.com/view/j/jso.٢٠١٦.٢.issue.١/jso.٠٠١٣٢٠١٥/jso.٠٠١٣٢٠١٥.xml>).
- **Renault E. (٢٠١٧a)**, Reconnaissance, conflit, domination, Paris, Cnrs éditions.
- **Renault E. (٢٠١٧b)**, « From Social Ethics to Social Philosophy: The Need for Social Theory », Transactions of the Charles S. Peirce Society, vol. ٥٣, no ١, pp. ٩٠ ١٠٦.
- **Revue du MAUSS (٢٠٠٤)**, « Une théorie sociologique générale est-elle pensable? », no ٢٤.
- **Sayer A. (٢٠٠٥)**, The Moral Significance of Class, Cambridge, Cambridge University Press.
- **Searle J. R. (١٩٩٨)**, La Construction de la réalité sociale, Paris, Gallimard.
- **Seidman S. & Alexander J. C. (٢٠٠١)**, « Introduction », The New Social Theory Reader, Londres, Routledge, pp. ٢٦ ١.
- **Sica A. (dir.) (١٩٩٨)**, What is Social Theory? The Philosophical Debate, Oxford,



Blackwell.

- **Silber I.** (٢٠٠٤), « Pour une approche non unitaire de la théorie générale », Revue du MAUSS, no ٢٤, pp. ١٠٠ ٨٥.
- **Sintomer Y.** (٢٠١١), « Philosophie politique et sciences sociales: l'exemple des théories de la démocratie délibérative » (conférence disponible sur le site: <http://penseeclassique.ens-lyon.fr/spip.php?article٥٢٨>)
- **Strauss A.** (١٩٨٥), « Work and the Division of Labor », The Sociological Quarterly, vol. ٢٦, no ١, pp. ١٩ ١.
- **Turner S.** (٢٠٠٤), « The Maturity of Social Theory », in Camic C. & Joas H. (dir.), The Dialogical Turn: New Roles for Sociology in the Postdisciplinary Age, Lanham, Rowman and Littlefield, pp. ١٧٠ ١٤١.
- **Wagner P.** (٢٠٠١), A History and Theory of the Social Sciences, New York, Sage Publications.
- **Walzer M.** (١٩٩٧), Sphères de justice, Paris, Seuil.
- **Winch P.** (٢٠٠٩), L'Idée d'une science sociale et sa relation à la philosophie, Paris, Gallimard.



مركز نهوض

للداسات والنشر

NOHOUDH CENTER  
FOR STUDIES  
AND PUBLICATIONS